



PROVISIONAL

A/34/PV.56  
8 November 1979

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرثي مؤقت للجلسة السادسة والخمسين

المعقودة بالمقر في نيويورك

يوم الأربعاء ، ٧ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩ ، الساعة ٣٠ / ١٠

الرئيس : السيد سليم ( جمهورية تنزانيا المتحدة )  
ثم : السيد الحداد ( اليمن )  
( نائب الرئيس )

— سياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا [ ٢٨ ] ( تابع ) :

( أ ) تقارير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ؛

( ب ) تقرير اللجنة المختصة لصياغة اتفاقية دولية لمناهضة الفصل العنصرى فـ

الألعاب الرياضية

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى . وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي ارسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,  
room A-3550, Alcoa Building, 866 United Nations Plaza, مع الحرص على ادخالها على نسخة

واحدة من المحضر .

79-72530/A

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠ / ٤٥

مواصلة نظر البند ٢٣ من جدول الأعمال

سياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا :

( أ ) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ( A/34/22 و Add.1 )

( ب ) تقرير اللجنة المخصصة لصياغة اتفاقية دولية لمناهضة الفصل العنصرى فى الألعاب الرياضية

(A/34/36)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : يتذكر الأعضاء أن الجمعية العامة في اجتماعها

الرابع في ٢١ أيلول / سبتمبر ١٩٧٩ قررت أن المنظمات التي تهتم بصفة خاصة بالموضوع قيد البحث سيسمح أن تستمع اليها اللجنة السياسية الخاصة ، وأود ان أعلن أن المنظمات التالية طلبت أن تأخذ الكلمة حول هذا الموضوع . منظمة تضامن الشعوب الافريقية الآسيوية ، اللجنة الامريكية لافريقيا ، اللجنة الدولية ضد التفرقة العنصرية والتمييز العنصرى والاستعمار في جنوب افريقيا ، ومجلس السلام العالمي .

لذلك أود أن أقترح ان تدعو الجمعية العامة اللجنة السياسية الخاصة الى الاجتماع يوم

الاثنين الموافق ١٢ تشرين الثاني / نوفمبر للاستماع الى هذه المنظمات . فهل لي أن أعتبر أن

الجمعية توافق على هذا الاقتراح ؟

وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أود أن أذكر الوفود بالقرار الذى اتخذته الجمعية

في اجتماعها الرابع والخمسين الذى عقد بالأمس ، بأن قائمة طالبي الكلمة ستقبل اليوم ظهرا . كذلك أود أن أطلب من المندوبين الذين يؤدون التقدم بمشروعات قرارات أن يفعلوا ذلك في أقرب فرصة ممكنة .

السيد روكورى (كوبا) (الكلمة بالاسبانية) : ان من لم يتعرض شخصا لاهانة

كرامة الانسان يستطيع أن يحضر الى هذه المنصة ويتحدث بهدوء عن النظام الفاشستي في جنوب افريقيا . وما من بلد سوى المانيا الهتلرية قامت بجرائم بشعة كجحافل قوات فورستر . وما من نظام

انتهاك كرامة الانسان أكثر من هذه العصاة العنصرية الصغيرة التي حظيت بتأييد دول غربية معروفة شاركت في نهب واستغلال السود الذين تمارس ضدهم أعمال القهر والتفرقة العنصرية . ان هذه الدول الغربية الكبرى تحاول السيطرة على جنوب افريقيا وادخال نفسها في اطار الفصل العنصرى ، اى في عالم اسطورى كعالم دانتسك وكالصخرة الصغيرة للسيد فاوبوس حيث كل شيء خلق عن طريق البيض ومن أجلهم ، عالم كعالم الكوكلوكس كلان والنازية .

هذه هي دولة جنوب افريقيا المتعددة الاعراق التي تعلن عنها كبار مجلات امريكا الشمالية . جنوب افريقيا التي يسافر اليها الفرد اذا استطاع أن يثبت مسبقا أنه من دعاة الفاشية ، في طائرة بوينج مخصصة لاعراق معينة كما هي الحال في اتوبيسات الاباما ، وجنة الجواهر ، والشركات متعددة الجنسيات .

كيف يمكننا أن نكرر من سنة لاخرى سلسلة الجرائم هذه ، بدون الشعور بالاستنكار الذى يؤثر على عملية هضم أولئك الذين يعتبرون موضوع الفصل العنصرى بالنسبة اليهم ليس بندا يجبرون على تناوله سنويا في الجمعية العامة بالطريقة العرضية التي يأكلون بها المحار ويشربون كأسا من نبيذ بويليه فويزيه ؟ كم حالة من الحالات المشابهة لسويتونحتاج اليها حتى ترفع الصحف المدافعة عن حقوق الانسان اصعب الاتهام ضد شركاء بريتوريا ؟

ان الممثلين الدائمين الذين يضطرون الى العيش في هذه الدولة التي أقيم نظام الحكم فيها على اعتدال رالف والرمد امرسون أو على آراء وتمان ، ناهيك عن أخلاقيات ثورو، يجدون أن هناك تناقضا بين حالة الأربعة من السود الذين ماتوا في كارولينا على يد شرذمة من البيض وبين الشعور المزعوم بالأسى لانتهاك حقوق الانسان الأساسية .

ان النفاق لا حدود له . ولقد اتضح لنا ذلك في الأيام الأخيرة عندما تهاكى من استخدموا مبيدات النباتات ، ومن قتلوا الجاموس الوحشي الآمن ، ومن استعمروا الهند الصينية على مصير من كانوا أول ضحاياهم . ان من استخدموا حق النقض في مجلس الأمن يصرون في عناد على منع المجتمع الدولي من فرض العقوبات المستحقة على عصاة بريتوريا الاجرامية مدعين أنهم يدافعون عما يسمى بالعالم الحر ، العالم الغربي المسيحي الحر ، لا يمكن القول مثل ذلك الرجل من الناصرة " ياإلهي اغفر لهم . . . لأنهم لا يعلمون مما يفعلون " .

ومنذ حوالي ٢٥ سنة مضت ، أعلن المجلس الشعبي لجنوب افريقيا ، أن جنوب افريقيا هو ملك لكل من يعيش عليه بيض وسود ، وأنه ما من حكومة تستطيع أن تدعي أن لها أية سلطة الا اذا نعتت هذه السلطة من الشعب كله ، هذا الشعب الذي حرم من حقوقه الثابتة بالمولود ، كما حرم من حقه في الحرية والسلام من حكومة قائمة على الظلم وعدم المساواة ، ذلك الشعب الذي لا يمكن أن يعيش في رخاء وحرية ورفاهية وأمن ، ما لم تقوم علاقات حسن الجوار بينه وبين الشعوب المجاورة ، وما لم يتمتع بالمساواة في الحقوق والفرص . ان الدولة الديمقراطية القائمة على رغبة الشعب الجماعية ، هي الوحيدة التي تكفل لكل فرد فيها الحصول على حقوقه الثابتة بالمولود دون أية تفرقة بسبب العنصر أو العقيدة أو الأصل أو اللون .

ان شعب جنوب افريقيا من السود والبيض ، قد اعتمد على أساس المساواة والآخـاء " ميثاق الحرية " وأقسم أن يكافح بشجاعة وألا يتوانى في جهوده حتى يتم ادخال التغييرات الديمقراطية التي طالب بها في بلده المعرض للقهر .

ومنذ خمسة وعشرين سنة مضت ، فان " ميثاق الحرية " اعتبر هو الهدف النهائي لجميع المناضلين في جنوب افريقيا عند ما حاولوا أن يتخلصوا من الاستعمار والامبريالية والتفرقة العنصرية والميـز العنصرى ، وحاولوا انتزاع حقوقهم في تقرير المصير والاستقلال .

وفي الاجتماع الاستثنائي الذي عقد في مابوتو ، فان مكتب التنسيق لبلدان عدم الانحياز أعلن ما يلي :

" ان الجنوب الافريقي هو المنطقة التي تقوم فيها الامبريالية مستخدمة في ذلك آخر ما بقي لها من حصون - وهي النظم الاستعمارية والعنصرية ونظم الفصل العنصرى - باخضاع شعوب زيمبابوى وناميبيا وجنوب افريقيا لأبشع أشكال العـدوان والاستغلال بهدف حماية مصالحها المختلفة بما في ذلك مصالحها الاقتصادية في المنطقة . ولهذا فقد أخذت تشن العمليات العسكرية وغيرها ضد الدول المجاورة ذات السيادة ، معرضة بذلك الأمن والسلم الدوليين لخطر جسيم " . (A/34/126, para. 19)

" ولصالح بقاء الاحتكارات الكبيرة ، أعلن وزراء خارجية الدول الأعضاء فـي المكتب : " ان الامبريالية ، حرصا منها على بقاء وتنمية الشركات الاحتكارية الكبرى ،

تواصل مضاعفة استفلالها البشع لشعوب الجنوب الافريقي وثرواته ، ونتيجة لذلك فإن النظم العنصرية غير المشروعة الممثلة للأقلية في الجنوب الافريقي تعمل على ضمان الهيمنة الامبريالية على هذه المنطقة سياسيا وعسكريا واقتصاديا ، وتدعمها في ذلك بعض البلدان الغربية وغيرها بالوسائل المالية والتكنولوجية والمادية والسياسية ، مما يؤدي الى زيادة قدرتها العدوانية ” . (A/34/126, annex, paras.19 and 20)

ان اعلان مابوتسو مطلوب اليوم أكثر من أى وقت مضى . وفي الأسابيع القليلة الماضية ، فان زامبيا وأنغولا قد تعرضتا للعدوان العسكري من قبل النظام العنصرى في الجنوب الافريقي . ان تأييد الدول الغربية لهذا النظام العنصرى معروف جيدا ، وقد رفضت هذه الدول أن تضع حدا لهذا النظام في جنوب افريقيا ، الذى يقوم بالهجوم على الدول المجاورة في محاولة لانحساف حركات التحرر عسكريا واقتصاديا للحد من قوتها وللتغلب عليها في النهاية .

ان الزيارة الأخيرة لسافيمبي للولايات المتحدة ، تنطوى على دليل اضافي على أن الامبريالية الامريكية تلتزم بتأييد النظام العنصرى في بريتوريا ضد شعب أنغولا البطل . ان الأنباء التي وصلتنا عن التفجير النووى الأخير في جنوب افريقيا ، هي خطوة حاسمة من النظام العنصرى تعرض للخطر الأمن والسلم الدوليين ، مما يدعو الأمم المتحدة الى ضرورة اتخاذ اجراء سريع . ان الأحداث الأخيرة تثبت السياسة العدوانية التي تنتهجها جنوب افريقيا ضد دول الخط الأول .

ومرة أخرى ، فان مسؤولية هذه الأحداث الخطيرة تقع في المقام الأول على الدول الغربية وعلى اسرائيل التي تتعاون في المجال النووى مع جنوب افريقيا . ان هدفهم الوحيد كما أعلن المجلس الوطنى الافريقي هو ” تخويف شعوب الجنوب الافريقي والتأثير على المجتمع الدولى بغية الحفاظ على مصالح نظام الميز العنصرى مما يضمن أيضا مصالح الشركات الكبرى العاملة عبر الحدود ” . ان العمل الحاسم الذى يقوم به المجلس الوطنى الافريقي وخاصة نشاط جبهته العسكرية ، يبين أن شعب هذه المنطقة لم يخش التلويح بخطر الأسلحة النووية . وقد أجبرت حكومة جنوب افريقيا على اعلان بعض المناطق ، كمناطق حرب .

ان الكفاح البطولي لشعب جنوب افريقيا وجناحه المجلس الوطني الافريقي ، يتطلب التأييد من قبل المجتمع الدولي ، ومن الضروري أن نزيد من حجم مساعداتنا المالية والادبية والسياسية والاقتصادية للمناضلين من أجل الحرية في جنوب افريقيا ، كما طالبت بذلك دول عدم الانحياز .

ومن الضروري أن نعالج الحملات الدعائية الأخيرة لحكومة جنوب افريقيا التي أعلنت ادخال تغييرات طفيفة للغاية للحفاظ على نظام الحكم فيها بغية استمالة الرأي العام العالمي واعطاء شكل جديد لسياسة الفصل العنصري . وهناك محاولات لخلق انطباع خاطيء ولكسب الوقت ولتفتيت الوضع الثوري والابقاء على الأوضاع كما هي واستمرار العدوان ضد دول الخط الأول . ومن المؤكد أن موقف حكومة السويد يستحق الاشادة ، فقد قررت تلك الحكومة وقف الاستثمارات في جنوب افريقيا . وانا ما حدثت دول غربية أخرى نفس الحدو ، فان أيام النظام العنصري سوف تكون معدودات .

ان سياسة الفصل العنصري ، وخاصة سياسة اقامة ما يسمى بالبانانتوستانات لممارسة القهر ضد من يعارضون نظام الحكم والعدوان على الدول المستقلة المجاورة ، يجب أن يدينها المجتمع الدولي . ولكن قرارات الجمعية العامة لا تكفي ، ومن الضروري أن ينفذ مجلس الأمن الأحكام القانونية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة وخاصة أحكام الباب السابع منه .

ان سياسة واجراءات نظام الفصل العنصرى تعرض الأمن والسلم الدوليين للخطر . لقد أعلن القرار رقم ٣٤١١ جيم (د-٣٠) بتاريخ ٢٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ ان الأمم المتحدة والمجتمع الدولي يتحملان مسؤولية خاصة ازاء الشعب المغلوب على أمره في جنوب افريقيا وازاء حركات التحرر الوطني . ان التعاون مع النظام العنصرى في جنوب افريقيا عمل عدواني ضد شعوب الجنوب الافريقي وهو يندرج على تحدى لمنظمتنا ولشعوب العالم .

وبالتالى ، فانه من غير المقبول أن تبقى الدول الغربية ، بما في ذلك فرنسا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة والمانيا الاتحادية ، على تعاونها مع النظام العنصرى في جنوب افريقيا ، فهذا التعاون هو العقبة الأولى التي تحول دون الاطاحة بنظام الفصل العنصرى الاجرامى .

لقد عرضت دول عدم الانحياز تعاونها الكامل مع حركة التحرير الوطنى في جنوب افريقيا ، الممثل الوحيد لشعب جنوب افريقيا ، في كفاحها العادل من أجل الاستقلال وحق تقرير المصير . ويجب أن يحظى هذا الكفاح بالتأييد الجماعى غير المشروط من قبل من يقولون انهم يؤيدون استقلال شعوب العالم . ولهذا السبب ، فانه يجب أن نقدم كل معونة ممكنة لحركة التحرير الوطنى في جنوب افريقيا ، كما يجب أن نكرر التزام الأمم المتحدة بالقضاء على نظام الفصل العنصرى وادانة جميع أشكال التعاون مع هذا النظام الذى يتعارض مع المبادئ المنصوص عليها في ميثاق منظمتنا .

ويجب ان تقطع الدول الأعضاء العلاقات الدبلوماسية والعسكرية والنووية والاقتصادية والعلاقات الأخرى مع النظام العنصرى لجنوب افريقيا ، وأن تتخذ الاجراءات اللازمة لمنع الشركات عبر الوطنية والبنوك والمؤسسات الأخرى من التعاون مع نظام الفصل العنصرى ، وأن تتخذ الاجراءات اللازمة لانهاء تقديم القروض الى حكومة جنوب افريقيا من قبل صندوق النقد الدولي ، وأن تمنع بيع عمالات جنوب افريقيا (الراند) ، وأن توقف جميع التسهيلات التي تقدم لخطوط الطيران والسفن التي تسافر الى أو من جنوب افريقيا ، وأن توقف أيضا جميع العلاقات التجارية معها ، وأن تؤيد تطبيق جميع العقوبات الدولية ضد النظام العنصرى لفورستر .

ان الكلمات لا تكفي ، وانما ينبغي أن ننتقل من الكلمات الى الأفعال . ان أولئك الذين لا يقفون اليوم ضد العنصريين في جنوب افريقيا ، سوف يحملون دائما وصمة عار أعداء البشرية .

السيد كريسي (الجمهورية الديمقراطية الألمانية) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس، اسمحو لي في مستهل كلمتي ، أن أنقل من خلالكم تهانينا الودية الى السادة المندوبين والمقررين لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بمناسبة الذكرى السنوية لثورة تشرين الأول / اكتوبر للاشتراكية العظيمة التي يحتفل بها اليوم . ان هذا الحدث الذي يتميز بأهمية تاريخية بالنسبة للعالم بأسره ، قد بدأ عهدا جديدا في نضال الشعوب من أجل التحرر الاجتماعي والوطني ضد الاستعمار والعنصرية والفصل العنصري . ان الاتحاد السوفياتي الذي انتهج دائما سياسة سلم على مدى أكثر من ٦٠ عاما ، كان ولا يزال دائما يعطي قوة دفع جديدة وقوة جديدة لهذا المسعى . لقد تابعت الجمهورية الديمقراطية الألمانية بكثير من الارتياح وبتعاطف حقيقي ، النضال الذي تخوضه الشعوب الافريقية ضد الامبريالية والاستعمار والعنصرية والفصل العنصري والاستعمار الجديد .

ان التغييرات فسي توازن القوى في العالم ، وبصفة خاصة في جنوب القارة الافريقية ، قد خلقت ظروفًا جديدة ومواتية لصالح النضال التحرري . ومن العوامل الهامة في هذا الصدد ، التضامن والتأييد المقدمان لكفاح الشعوب في الجنوب الافريقي من قبل دول المواجهة ومنظمة الوحدة الافريقية وحركة دول عدم الانحياز ومن جانب كل القوى التقدمية . ان السنة الدولية لمناهضة الفصل العنصري والتعبئة الدولية ضد الفصل العنصري ، تثبتان ان الشعوب المناضلة من أجل الحرية والاستقلال والتقدم الاجتماعي تستطيع أن تعتمد على أصدقاء كثيرين وأقوياء في العالم عموما . واليوم ، فقد بدأ يظهر هذا التضامن بالآف الطرق . ففي جميع القارات يمكننا ان نشهد البغض المتزايد والكرهية للفصل العنصري وللعنصرية ، ويجد ذلك تعبيره في تداوير قوية . ان النضال من أجل التحرر الوطني في الجنوب الافريقي ، قد حقق قوة دفع هائلة ، ذلك ان مقاتلي منظمة شعب جنوب غرب افريقيا (سوابو) والجمعية الوطنية والمجلس الافريقي العام يحيطون بالنظم العنصرية الفوضوية ويضيقون الخناق عليها . ونتيجة للجهود المشتركة التي تبذلها جميع القوى التقدمية ، أصبح الفصل العنصري الآن مدانا كجريمة ضد الانسانية ويعتبر تهديدا للسلم والأمن الدوليين ، ويجري الكشف عن جذور هذا النظام اكثر من أي وقت مضى ، ويجري الكشف عن أقمعة حلفائه . واليوم ، فان الطبيعة الاجتماعية لسياسة الفصل العنصري الاجرامية وتعززها والتشجيع عليها من جانب رأس المال



الاحتكارى الدولى وكذلك مناورات القوى الرجعية التي تربي الى تكريس نظام للقمع واستغلال شعوب الجنوب الافريقي ، كل ذلك أصبح اليوم مكشوفاً أكثر من أى وقت مضى .  
ان نتائج السنة الدولية لمناهضة الفصل العنصرى ، قد تضمنت أيضا الوعي بأن جـذـور العنصرية والفصل العنصرى لم تجتث بعد . فالدوائر الحاكمة في بريتوريا تصعد من سياستها الراهبية العنصرية بتعزيز من الدوائر ذات النفوذ في حلف الأطلسي والاحتكارات الدولية ، كما انها تحاول تكريس سلطتها بأى ثمن .

ومن خلال نظام للتمييز ضد غالبية الأفارقة السود ، تم تطويره وازداد سوءاً عبر عقود من الزمن ويفطى كل المجالات الاجتماعية ، فقد خلق العنصريون ظروفا مواتية تماما للحفاظ على سلطتهم في جنوب افريقيا . ومع ذلك ، فان هذا يعني الاستعباد والاستغلال الاقتصادى والقمع السياسى والاجتماعى لأكثر من ٢٠ مليون افريقي . ان نظام الفصل العنصرى ينكر على السكان الأفارقة تمتعهم بالحقوق الأساسية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية . وهكذا ، فان هذا النظام ، من أجل تحقيق أغراضه ، يصل الى درجة عالية من الاستغلال ويخلق ظروفا مواتية لتحقيق مكاسب للاحتكارات الوطنية والأجنبية .

ان قسوة العنصريين لا تتوقف حتى بالنسبة للأطفال . ولدى ندوة الأمم المتحدة بشأن " الأطفال تحت الفصل العنصرى " شواهد رهيبية فيما يتعلق بالسياسة العنصرية لهذه السلطة .  
ان ما يسمى بالإصلاح وسياسة بوتا الجديدة ، يرميان أيضا الى الحفاظ على هذا الموقف وتكريسه . وفي تحليل لهذه السياسة ، فان الصحيفة السويسرية (نيوزيوربيخر تسايتونج) الصادرة في ٢٢ آب/ اغسطس ١٩٧٩ لم تستطع الا أن تذكر :

" ومع ذلك ، فان بزتا لا يفكر في ضمان جميع الحقوق السياسية للأغلبية السوداء .  
رئي جنوب افريقيا " البيضاء " سوف يبقى الأفارقة في المستقبل أيضا عمالا أجنب " .  
ان اعلان نظام ما يسمى استقلال فندا ، يوضح تماما مدى سلامة هذا التقدير . لقد أدين هذا الاجراء من قبل مجلس الأمن في الأمم المتحدة . وسوف تلتزم الجمهورية الديمقراطية الألمانية التزاما كاملا بالدعوة الى رفض تقديم أى اعتراف من أى نوع لهذا المخلوق .

ان تكثيف السياسة العنصرية للفصل العنصرى ، يمضي جنبا الى جنب مع تصعيد لسياسة بريتوريا الخارجية العنصرية .

وقد انزعج الرأى العام العالمى مرارا وتكرارا بأعمال العدوان التي يرتكبها نظام الفصل العنصرى . وتتعرض أنغولا وزامبيا بمصفة دائمة لهجمات اجرامية من جانب المرتزقة العنصريين . وفي عام ١٩٧٦ ، أصبح ١٤٠٠ من البشر ضحية لارهاب بريتوريا ولعمليات القتل التي تقوم بها فى أنغولا وهدها . ومنذ بضعة أيام فقط ، أدان مجلس الأمن مرة أخرى أعمال العدوان الرهيبة التي تقوم بها جنوب افريقيا . وتؤيد الجمهورية الديمقراطية الألمانية طلب زيادة تقديم العون والدعم لجمهورية أنغولا الشعبية ودول الخط الاول الأخرى تعزيزا لامكانياتها الدفاعية . ويعمل الجهاز الحربى فى جنوب افريقيا بكامل طاقته . وقد وصلت الميزانية العسكرية لدولة الفصل العنصرى الى مبلغ يزيد على أكثر من بليونى رند .

ان نظام الفصل العنصرى هو أكبر منتج للأسلحة . فى نصف الكرة الجنوبي ورغم حظر ملزم على تصدير السلاح ، فانه لا يزال يحصل على عتاد حربى حديث من أعمال غربي فضلا عن تأييد فى تعزيز الانتاج الخاص بالأسلحة . ان الهدف والفرغ من الفصل العنصرى ، كانا ولا يزالان تكريس وتحقيق القوة الاقتصادية للأقلية البيضاء ولنظام الاستغلال والقمع فى جنوب افريقيا ، كجزء من الامبريالية العالمية ، وكقلعة ضد تحرير القارة الافريقية . ان النطق من أن هذه المواقع قد تضيع ، وليس القلق ازاى حقوق الانسان ، هو الذى يحدد سياسة الدوائر ذات النفوذ فى دول شمال الأطلسي فيما يتعلق بالجنوب الافريقي .

ان شعبى ناميبيا وزمبابوى ومثليهما الشرعيين ، منظمة شعب جنوب غرب افريقيا ( سوابو ) والجيبة الوطنية ، يواجهون محاولات واسعة النطاق ترمي الى توجيه التنمية الى أساليب تقوم على الاستعمار الحديث . ان المفاوضات ، على مدى شهور والتدفق الدائم لما يسمى بالمقترحات ، قد ساعدت فقط على اعطاء المحتلين من جنوب افريقيا وقتا كافيا لفرض حل داخلي فى ناميبيا ، يستبعد منظمة سوابو . ويفترض أن صنائع جنوب افريقيا سوف يحققون فى ناميبيا " المستقلة " فى المستقبل ، مصالح نظام الفصل العنصرى والاحتكارات الدولية .

وتتحمل الأمم المتحدة مسؤولية كبرى عن تنفيذ استقلال وحق تقرير مصير شعب ناميبيا . ان قرارات مجلس الأمن ، وخاصة قراره رقم ٣٨٥ ( ١٩٧٦ ) والقرارات ذات الصلة التي اتخذتها الجمعية

(السيد كريسى ، الجمهورية  
الديمقراطية الالمانية)

العامة ، تحدد الاجراءات المطلوبة . ويجب على جنوب افريقيا ودون شرط أن تنهي احتلالها غير المشروع ، وأن تفرج عن المسجونين السياسيين النامبيين وأن تحترم وحدة أراضي ناميبيا . ويجب ألا تستعمل أراضي ناميبيا بعد الآن كقواعد لأعمال العدوان التي يرتكبها العنصريون ضد الدول الافريقية الحرة . ان الأمم المتحدة لديها الأساليب لاجبار جنوب افريقيا على أن تستجيب لهذه المطالب ، ويجب أن تطبق هذه الأساليب .

وهناك شواهد لا يمكن انكارها تشهد على تواطؤ بعض الدوائر الغربية مع نظام الفصل العنصرى من أجل تحقيق المصالح الجوهرية المتبادلة . ان مسؤولية هذه الدوائر عن استمرار وجود الفصل العنصرى ، أمر لا يمكن انكاره . وفي مؤتمر القمة السادس لبلدان عدم الانحياز في هافانا ، تحدثت بلدان عدم الانحياز بجدية بالغة الى تلك الدول التي طورت تعاونها الاقتصادى والعسكرى والنووى مع بريتوريا . وقد جاء ما يلي في وثيقة هافانا :

" أكدت هذه الدول أن هذا التعاون لم يؤد فقط الى تسهيل انشاء وتدعيم الجهاز ،

القمعي لسياسة الفصل العنصرى ، بل أدى ذلك أيضا الى زيادة الامكانية الحربية لبريتوريا ،

بما في ذلك خططها للتطور النووى ، التي تشكل تهديدا لشعب جنوب افريقيا ، وللدول

المجاورة المستقلة وللسلم والأمن الدوليين " . (A/34/542, annex, para.76)

ان المناقشات الأخيرة التي جرت في اللجنة الرابعة بشأن البند ٩٢ من جدول الأعمال

المعنون " الأنشطة الاقتصادية الأجنبية والمصالح الأخرى " ، قد أوضحت من جديد أبعاد هذا

التعاون . وباعتبار أن جنوب افريقيا لديها ضمانات من الدول ، فانها تزيد بصفة مستمرة من تبادلها

التجارى مع الدول الامبريالية ، كما تزداد صادرات رأس المال اليها بصفة مستمرة أيضا . ومنذ عام

١٩٧٠ وحده ، فقد توسعت الاستثمارات الأجنبية بمقدار ٣٠٠ في المائة . ومنذ عام ١٩٧٢ ، أتاحت

بنوك الدول الامبريالية الكبرى لنظام الفصل العنصرى  $\frac{1}{2}$  ٥ بليون دولار لأجل متابعة سياساتها

العدوانية والقمعية .

وفي الميدان العسكرى أيضا ، يستمر التعاون بل ويجرى تكثيفه . وتوضح وثائق أجهزة الأمم

المتحدة أن الدول الامبريالية وكذلك المؤسسات عبر الوطنية ، مثل لوكهيد ، ورولس رويس ، IBM ،

MBB وسيمنس ، تسهم بنشاط في تطوير الجهاز العسكرى لجنوب افريقيا . وهناك قدر كبير من

الأسلحة المعقدة ونظم الأسلحة يجرى تصنيعها بمساعدة رأس المال الغربي أو على أساس تراخيص غربية ، ويمثل التعاون النووى تهديدا خاصا . ولقد استمع العالم ، في الفترة الأخيرة فقط ، الى الأنباء المزعجة القائلة بأن تفجيرا نوويا قد تم اكتشافه لدى الجنوب الافريقي . وقد أكدت هذه الأنباء ما كانت تخافه القوى التقدمية كلها ، وأقصد به أنه أصبحت لدى جنوب افريقيا قدرة على صنع الأسلحة النووية . ومنذ فترة طويلة ، فان الدول الاشتراكية والبلدان الافريقية وجميع القوى التي تدعو الى السلم ونزع السلاح ، تحذر من هذا التطور الخطير وتدعو الى اتخاذ تدابير لمنعه . وقد دعا مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ، بموجب قراره ٤١٨ ( ١٩٧٧ ) جميع الدول الى أن توقف أى تعاون نووى مع نظام الفصل العنصرى . لقد أصبح واضحا الآن أن بريتوريا حصلت على مساعدة من البلدان الغربية في تنفيذ برنامجها النووى . وقد أشار الى هذه الحقيقة رئيس اللجنة الخاصة المعنية بمناهضة الفصل العنصرى عند ما قال :

” نحن نؤكد ، رغم النفي من جانب جنوب افريقيا والمتواطئين الغربيين معها في استراتيجيتها البغيضة ، أن برنامج الأسلحة النووية في جنوب افريقيا لا يمكن تنفيذها الا بفضل المساعدة والتعاون اللذين تحظى بهما جنوب افريقيا من بعض البلدان الغربية ومن اسرائيل مؤخرا التي ظلت تقدم اليها بصفة مستمرة التكنولوجيا والمعدات الالكترونية والمواد الأخرى . ويسبب هذا التواطؤ ، فان جنوب افريقيا ليس لديها ما يدفعها الى أن تتضم الى معاهدة منع الانتشار أو الى أن تخفي نواياها ” . ( A/34/PV.44 p.7 )

انه يجب على مجلس الأمن اتخاذ تدابير أكثر حزما ، ذلك أن التهديد للبلدان الافريقية ، وللسلم والأمن في العالم بأسره لا بد وأن يرفض بقوة . ويجب ألا يسمح لبريتوريا باستعمال السلاح الذرى لممارسة ضغط أو حتى لادخال العالم في كارثة نووية . ويتضمن تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى التابعة للأمم المتحدة ، بعض المطالب التي نجد أن تحقيقها أمر أساسي للتغلب على حكم الفصل العنصرى ، وتنفيذ حقوق شعب جنوب افريقيا . وتؤيد الجمهورية الديمقراطية الألمانية هذه المطالب . وتود بلادى أن تتضمن هذه المطالب قرارات الدورة الحادية والثلاثين وأن تكون أساسا للقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن . وما هو أكثر الحاحا من ذلك هو تنفيذ المطالب التالية :

أولا ، يجب أن يوقف فوراً التعاون النووى مع جنوب افريقيا . وبموجب الباب السابع من الميثاق ، فإنه يجب على مجلس الأمن أن يتخذ قرارات ملزمة تفرض على الدول أن توقف كل امدادات من المعدات وتمويل للأنشطة لتنفيذ البرنامج النووى في جنوب افريقيا .

ثانيا ، يجب الالتزام بالحظر على تصدير السلاح الى جنوب افريقيا ، التزاما صارما ، ويجب أن يتسع نطاقه ليشمل جميع المجالات العسكرية . ان لجنة مجلس الأمن التي تم انشاؤها بموجب القرار ٤٢١ لعام ١٩٧٧ ، يجب أن تتابع بشكل مستمر أى دليل فيما يتعلق بتوفير الأسلحة والمعدات العسكرية لجنوب افريقيا وأن تكشف عنها . كما يجب منع التعاون العسكرى مع جنوب افريقيا من جانب جميع الدول .

ثالثا ، يجب الرد على أنشطة المؤسسات الامبريالية التي تدعم النظام العنصرى بعقوبات اقتصادية شاملة ، وبصفة خاصة بفرض حظر على تصدير البترول اليها ووقف استثماراتها .

ان النضال ضد العنصرية والاستعمار في الجنوب الافريقي مسألة ملتهبة وبالغة الأهمية .  
وأصبحت الحاجة الآن أكثر إلحاحا من أى وقت مضى الى تأييد الانسانية التقدمية بنشاط للقضية  
العادلة للتحرر الوطني والاجتماعي لشعوب ناميبيا وزمبابوى وجنوب افريقيا . واللجنة الخاصة لمناهضة  
الفصل العنصرى التابعة للأمم المتحدة قد وجهت نداءً لتعبئة جماهير العالم ضد الفصل العنصرى .  
وفي هذا السياق ، فان المنظمات الاجتماعية التي تعمل بنشاط في النضال ضد الاستعمار  
والعنصرية ، والفصل العنصرى ، وتعبئ القوى الاعلامية ، تلعب دورا هاما . ان وفد الجمهورية  
الديمقراطية الألمانية يقدّر حقيقة ان القرارات الحالية تولي اهتماما كبيرا لهذه الجوانب من النضال  
ضد الفصل العنصرى . ان قوة دفع هامة سوف تنجم عن المؤتمر الدولى ضد التعاون مع النظم  
العنصرى وهو المؤتمر الذى يزمع عقده في العام المقبل . وهكذا ، فان قوى جديدة سوف يجرى  
تنشيطها لكي تنضم الى نضال الشعوب المقهورة ضد الحكام العنصريين ومؤيديهم .  
وفي داخل وخارج اطار الأمم المتحدة ، فان الجمهورية الديمقراطية الألمانية كعضو في  
اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى سوف تقف دائما مؤيدة للقضية العادلة لشعب جنوب افريقيا .  
ان الأمين العام للجنة المركزية لحزب الوحدة الاشتراكي في ألمانيا ورئيس مجلس الدولة في الجمهورية  
الديمقراطية الألمانية ، ايرخ هونيكير ، أكد من جديد خلال جولته في الدول الافريقية في شباط /  
فبراير من هذا العام على مايلي :

” ان شعوب افريقيا في نضالها الشاق تستطيع أن تعتمد اعتمادا راسخا على  
الجمهورية الديمقراطية الألمانية والدول الأخرى في المجتمع الاشتراكي ” .

السيد فوم (جمهورية تنزانيا المتحدة) (الكلمة بالانكليزية) : ان اعتماد الاعلان

العالمي لحقوق الانسان منذ ثلاثة عقود قد أوجد معايير مشتركة يجب أن تلتزم بتحقيقها جميع  
الشعوب والأمم وهي تلك الواردة في ميثاق الأمم المتحدة . لقد نص هذا الاعلان وأكد على عدم  
جواز المساس بكرامة وحرية ومساواة جميع البشر . ان نص وروح الاعلان بالفعل يمثلان القواعد والمعايير  
المقبولة بصورة عامة والتي تؤمن بقدرسية كرامة وقيمة وانسانية البشر وهذه قيم ولدت مع الانسان .  
منذ اعتماد هذا الاعلان فان منظماتنا عن طريق اعتماد اعلانات وقرارات أخرى  
قد حاولت جاهدة الوصول الى مرحلة تصفية الاستعمار والظلم وعدم المساواة . ومن المؤكد أن هذه

الآفات ما زالت متفشية . ولكن ما من نظام في العالم مثل جنوب افريقيا العنصرية تنكر فيه الحقوق الأساسية المنصوص عليها في اعلان حقوق الانسان . ومن الجدير بالاهتمام أن هذه المنظمة سجلت أن أساس وجود نظام بريتوريا يهد فان ويمارس ان انتهاك آدمية الأغلبية الساحقة من شعب جنوب افريقيا . لذلك فان هذه المنظمة بالرغم من جميع الجهود المبذولة ، ما زالت تشهد تشددا ، ووقاحة وعنفًا لا مثيل لها يقوم بها هذا النظام . والتساؤل الذي يفرض نفسه ليس لماذا ترتكب جنوب افريقيا مثل هذه الفظائع وتبدي كل هذا العناد ؟ ولكن السؤال هو ، لماذا يسمح لها بأن تستمر في هذا التحدي كل هذا الوقت ؟

بالنظر الى سياسات الفصل العنصرى ، يجب أن نشير هنا بوضوح الى أن استمرار هذه السياسات في جنوب افريقيا يرتبط ارتباطا وثيقا بالعلاقات التي تقيمها هذه الدولة مع مختلف أنواع التأييد التي تحصل عليها من بعض الدول الأعضاء في هذه المنظمة . ان ذبح طنبة المدارس الأبرياء في سويتو وفي مدن أخرى ، واعداد ستيف بيكو على يد الجستابو العنصرى البغيض ، ومقتل سولومون ماهلنجو والعديد من الوطنيين الآخرين تعد ضمن أبشع وأشنع جرائم نظام الفصل العنصرى . ان قطع أوصال هذا البلد بانتظام والقمع والارهاب ، والافساد المستمر والأكاذيب والتعذيب كلها من مميزات هذا النظام . وفي اطلاق عملية ابادة شعب هذا البلد ، فان النظام العنصرى في بريتوريا قد استمر في اقامة سد من الامتهان لكرامة الانسان والقهر الوحشي المنظم والتعذيب والسجن لشعب جنوب افريقيا . ان هذه الصورة القاتمة للفظائع البدنية والأخلاقية ولانتهاكات القانونية في جنوب افريقيا لا تتعدى فقط مجرد انتهاك حقوق الانسان ولكنها تشكل الفناء مطلقا لجميع القوانين الانسانية .

ان النظام العنصرى قد منح استقلالاً مزعوما فيما يسمى بالوطن البانتوستان لكل من بافوتوتسوانا وفندا ، وهو بذلك يحاول أن يجعل الفصل العنصرى أكثر يسرا وأكثر دقة وأسهب إدارة وهذه خطة لانشاء معسكرات اعتقال كبرى تسميها بالدول المستقلة ، وسوف يمكّن حكومة جنوب افريقيا من تقطيع أوصال هذا البلد ومن حرمان الأفارقة السود من حقوقهم كمواطنين .

ان نظام القوانين المتعلقة بانتقال الأفراد ، ونزع ملكية الأراضي ، والحرمان من فرص التعليم أو توفير حد أدنى منه وانعدام الخدمات الصحية وقبل كل شيء آخر حصر السود في البانتوستانات وحرمانهم من الحقوق السياسية . كل هذا يدخل ضمن الفظائع التي يرتكبها النظام العنصرى ضد السود في جنوب افريقيا بسبب لون بشرتهم وعزمهم على العيش في ظل الحرية والكرامة .

ان وفد بلادى يحيى الأبطال الذين سقطوا في ساحة النضال ، وهؤلاء الذين ييمانون من النفي في جزيرة روبين بسبب معارضتهم للفصل العنصرى .

بما أن المقاومة الافريقية قديمة قدم القهر العنصرى في جنوب افريقيا ، فان قتل ونفسي المناضلين من أجل الحرية هو سمة مميزة للنضال وتضحية أساسية في قضية العدالة التي يتوقف عليها الانتصار وهذه هي حقيقة التاريخ . فأينما يكون القهر ستكون المقاومة .



ان القهر العنصرى المستمر وأعمال الابداءة التي ترتكبها حكومة جنوب افريقيا تليق بعصر النازى . ان العالم قد دخل الحرب وبذل تضحيات كبيرة للدفاع عن الانسانية ضد اباداة شعب . ان نهاية الحرب العالمية الثانية كانت تعني الانتهاء الرسمي للنازية لكن بالنسبة الى اولئك الذين مازالوا يعانون من سياسة الفصل العنصرى والاستعمار فان النازية لاتزال موجودة في العالم . ان اعطاء طابع مؤسسي لنظام الفصل العنصرى ، والقاء المواطنين في فياهب السجون في جنوب افريقيا وفي ناميبيا ، والقتل السياسي والمحاكمات غير القائمة على العدالة كل هذه توازى الجرائم التي ارتكبتها النازية ضد البشرية . ومن المحزن ان نظل صامتين أمام هذا النظام الوحشي الذى يتعايش مع ممارسات متحضرة . باسم هذه الحضارة التي نتمسك بها تمت محاربة النازية لكن رغم ذلك هناك بعض دول فريقية متحضرة لاتزال تواصل تعاونها مع نظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا . ان استمرار تحدى الرأى العام العالمي ، والاستخفاف بقرارات هذه الجمعية ومجلس الأمن أمر أصبح ممكنا بسبب التأييد الكبير الذى تقدمه هذه البلدان الغربية وغيرها لجنوب افريقيا وذلك عن طريق الاستثمارات ، وعن طريق نقل التكنولوجيا الأمر الذى يتعارض مع النضال لمكافحة العنصرية . ان نقل التكنولوجيا من جانب بعض القوى الغربية لصالح حكومة التفرقة العنصرية في جنوب افريقيا قد مكنتها من اجراء تفجير نووى . اننا ندين بشدة هذا التعاون ونرفض الفكرة القائلة بأن التعاون مع هذا النظام عن طريق الاستثمارات ونقل التكنولوجيا يؤيد عزم الشعوب الافريقية على مناهضة الفصل العنصرى والاستعمار . على العكس من ذلك ، ان مثل هذا التعاون انما يؤدى فقط الى زيادة قوة جنوب افريقيا في مواجهة التفجير وذلك عن طريق قوة اضافية ناشئة عن الأسلحة النووية . ان مثل هذا الوضع يبين مساوية هذه المشاركة .

ان المساعدة التي تحظى بها جنوب افريقيا تمكنتها من انتهاك حقوق الانسان ، وزيادة قدرتها العسكرية وهي أداة عنصرية للقمع . ان هذا التستر مكن جنوب افريقيا من تحسين نظام الابداءة الذى تمارسه ، ومواصلة أعمالها العدوانية ضد سيادة ووحدة أراضي واستقلال الدول الافريقية المجاورة في أنغولا ، وبوتسوانا ، وليسوتو ، وموزامبيق ، وزامبيا ، كما مكنتها من ادامة احتلالها غير الشرعي لناميبيا دون أى عقاب .

ان هذا ينطوى على تحد خطير للمجتمع الدولي ككل وخاصة لتلك الدول التي سمحت

لنفسها بمساعدة هذا النظام الذى ينكر على شعب الجنوب الافريقي حقه في التمتع بحقوق الانسان الأساسية ، وفي ممارسة حقه في تقرير المصير والاستقلال . ان تصلب ذلك النظام وتكثيف أعماله القهرية والعدوانية لا يمكن ان يسمح لهما بالاستمرار دون توقف . وهذا ما دفع حكومة بلادى الى اعتبار انه لا يوجد أى تعارض بين دفاعنا عن حقوق الانسان وحرية الأساسية وبين تأييدنا لحركات التحرر في كفافها من أجل ممارسة حق تقرير المصير والاستقلال . ومما يشجعنا ان نلاحظ ان المجتمع الدولي لم يتوان في المشاركة في هذا الجهد بل استجاب بصورة ايجابية عن طريق تقديم المعونة الأدبية ، والدبلوماسية والمادية لحركات التحرر هذه مع اتخاذ اجراءات أخرى لممارسة الضغط الدولي على نظام الفصل العنصرى .

مع ذلك ، فان الكفاح ضد الفصل العنصرى انما هو قضية سياسية وان النتائج الاجتماعية لهذا تتبع من لب هذا النظام نفسه . لذلك ، ففي تقديم المعونة الانسانية للشعوب التي تعاني يجب على المجتمع الدولي ان يحذر من الاتجاه الى اعتبار هذا التأييد كحل في حد ذاته ، لأن ذلك يخلق مرضا خطيرا ويسفر عن نتائج وخيمة . ان المشكلة السياسية تتطلب الحل السياسي ويجب ان نعالج الأبعاد السياسية لهذه المشكلة وأن نتبين الطرق الكفيلة بايجاد حل سياسي لها . ان النظر في الترتيبات السياسية عن طريق التفاوض يتطلب الاعتراف بالمساواة بين الشعوب كما يتطلب مناخا ونظاما تكون فيهما المؤسسات ذات الصلة ديمقراطية بما يكفي لتوفير الحد الأدنى من الحرية في ممارسة الحقوق السياسية . لكن هذه الشروط غير قائمة تحت نظام الفصل العنصرى . لذلك ففي هذه الظروف ، التي يعتبر فيها توفير الشروط الأساسية اللازمة للتفاوض أمر معرقل ، لا نعتقد ان الصبر سيؤدى الى نتائج ايجابية . بما ان نظام الفصل العنصرى قد رفض الاعتراف بالمساواة بين الشعوب ، وبما انه لا يزال يمارس التمييز العنصرى الذى أصبح مؤسسيا ، ويفرض حلولا من طرف واحد لحرمان الأفارقة من حقوقهم كمواطنين فلا داعي لأن نتوقع حسن النية من هذا النظام . نتيجة لذلك ، فان زيادة الضغط الدولي وتكثيف الكفاح المسلح أصبحا الحل البديل الوحيد لأن امكانيات التفاوض قد تلاشت .

ان الموقف يتطلب جهدا دوليا وتعاوننا دوليا للقضاء على هذه الوصمة في جبين المدنية التي تعرض للخطر السلم والأمن الدوليين . ان خطورة هذه الأوضاع انعكست في القرارات العديدة

للجمعية العامة ومجلس الأمن ، اننا نطالب ان يفرض مجلس الأمن حظر السلاح الاجبارى ضد جنوب افريقيا وفقا للباب السابع من ميثاق الامم المتحدة .

ختاما ، ان وفد بلادى يحيي الكفاح البطولي من أجل الحرية ، والمساواة ، والعدالة وكرامة الانسان ، ذلك الكفاح الذى يخوضه شعب جنوب افريقيا رغم العنف الذى يواجهه به نظام بريتوريا . ان هذا الكفاح البطولي سوف يلهم المغلوبين على أمرهم في الجنوب الافريقي وفي أنحاء العالم لزيادة سرعة عملية التحرر . ان التزامنا بتضامننا سوف يظهر ليس فقط في بياناتنا ولكنه سيظهر في زيادة تأييدنا لحركات التحرر وللشعوب التي تكافح من أجل ممارسة حق تقرير المصير والاستقلال . يجب ان نظل متحدين ويقظين في نضالنا ضد هذه المناورات الخبيثة لنظام الفصل العنصرى فى جنوب افريقيا .

السيد اندرسون ( استراليا ) ( الكلمة بالانكليزية ) : بعميق القلق على رخاء شعب جنوب افريقيا وآثار ذلك بالنسبة الى منطقة الجنوب الافريقي ، نتناول مرة أخرى بالبحث موضوع سياسات الفصل العنصرى التي تنتهجها حكومة جنوب افريقيا ، وهي سياسات أدينت وبحق على مدى عقد من الزمان .

وخلال الدورة الأولى للجمعية العامة ، فان وفد الهند استرعى نظر هذه الجمعية لأول مرة الى الممارسات العنصرية التمييزية لحكومة جنوب افريقيا . ان جنوب افريقيا لم تحرز أى تقدم حقيقي منذ ذلك الحين بالنسبة الى تعديل أو تغيير سياستها العنصرية ، في تحد كامل لايمان العالم بالمساواة وكرامة كل البشر ، وهذا أمر مؤلم بالنسبة الى دولة كانت من الدول الأعضاء المؤسسة للأمم المتحدة .

ان الفصل العنصرى وسياسة التمييز العنصرى المنهجي والمنظم في جنوب افريقيا ، قد أدبت مرارا من جانب المجتمع الدولي . ان الفصل العنصرى يشوه كل جانب من جوانب المجتمع في جنوب افريقيا ، ويشير البؤس والحرمان لغالبية شعبها . ويتعذر علينا هنا أن نتحدث تفصيلا عن كل مظاهر هذا النظام ، الذى يتعين ادانته ، ولكنني أود أن أشير الى عدد قليل من هذه الجوانب . ان القوانين والأنظمة توضح أين يمكن وأين لا يمكن أن يعيش الأفراد في ظل تصدع الحياة الأسرية . كما أن الطريقة التي تنفذ بها هذه القوانين والأنظمة ، من خلال نظام تصاريح فاسير عادل ، يمثل اهانة لكرامة الانسان . ويجب ألا ننسى أيضا المعاناة التي يلاقيها الكثيرون من جراء قوانين جنوب افريقيا ضد الزواج المختلط عنصريا . ان استراليا قد علمت بالبيان الذى أدلى به رئيس وزراء جنوب افريقيا الذى قال فيه انه على استعداد لبحث اجراء تعديلات على قانون اللاأخلاقيات والزواج المختلط . ونأمل أن يكون في ذلك اشارة الى الاستعداد لبدء التخلي عن نظام الفصل العنصرى .

ولقد شعر وفدى بخيبة أمل لأن حكومة جنوب افريقيا تواصل انشاء مزيد من البانتوستانات تختار بشكل تعسفي أجزاء صغيرة وغير ملائمة من جنوب افريقيا لتكون الوطن الرسمي الوحيد لغالبية شعبها . ونحن نعرب عن أسفنا لما أعلنته جنوب افريقيا عن انشاء البانتوستان الثالث فندا ، واعتباره دولة مستقلة في ١٣ من أيلول/سبتمبر ١٩٧٩ . وان استراليا بطبيعة الحال سوف تواصل رفضها

الاعتراف بهذه المحاولات التي تهدف الى تكريس السيطرة السياسية للبيض . ان مثل هذه المحاولات لا بد أن تجعل الغالبية العظمى من سكان جنوب افريقيا غربا في بلدهم . ان البانتوستانات لا يمكن الا أن تزيد من مقاومة السود في جنوب افريقيا ، وتحقيق مزيد من العنف وعدم الاستقرار . ان النفاق والظلم اللذين يتسم بهما نظام الفصل العنصرى ، يتمثلان أيضا وينفس القدر في الحواجز المصطنعة التي أنشئت لعاقة المساواة في التوظيف وهناك تدابير تشريعية أخرى تحرم الأغلبية من سكان جنوب افريقيا من المهارات الممكنة ، عن طريق منحهم أجورا تمثل نسبة ضئيلة من الأجور التي تدفع الى البيض ، وهذه الأجور قد ارتفعت بعض الشيء في السنوات الأخيرة ، الا أن هذه الزيادة لم تفعل شيئا للتخفيف من جوانب الظلم الهائلة التي مازالت قائمة .

وعلى مدى سنوات أخذنا نشير الى أن جنوب افريقيا لا يمكن أن يتجنب التغييرات التي لا بد أن تحدث حتما في العلاقات بين الاعراق داخلها . وعلى مدى سنوات أشرنا كذلك الى أن تدابير عاجلة لا بد أن تتخذ من أجل تنفيذ هذه التغييرات بشكل سلمي . ولقد رأينا أن هذا ما يجره ونحن نلاحظ كيف أن حكومة جنوب افريقيا قد لجأت الى اتخاذ اجراءات قمعية وحشية بشكل متزايد للابقاء على سيطرتها . ان الحياة السياسية المنظمة للسكان السود قد تم قمعها ، كما أن حريات الأفراد الباقين معرضة للتهديد ، وتحاول الحكومة خنق أية تساؤلات بالنسبة الى سياستها . ان استراليا تتعاطف تعاطفا عميقا مع كل أهالي جنوب افريقيا مهما كان لونهم أو عرقهم ممن يعانون من معارضتهم السياسية للفصل العنصرى . وبالنسبة اليهم والى الغالبية السوداء ، فان جنوب افريقيا لا تمت بصلة الى الديمقراطية الليبرالية ، أو الى الدفاع عن القيم الديمقراطية ، وهو ما تزعم حكومتها أنها تفعله . وفي السنة الماضية رأينا شواهد أكثر اقناعا عن ذى قبل ، لردود فعل الحكومة القمعية ازاء السخط المعارض الداخلي . كما أن الصحف الموجودة هناك تهدد بكم أنفاسها .

ان موقف استراليا فيما يتعلق بمسألة الفصل العنصرى مسجل بشكل قاطع وواضح . وكما أعلن رئيس وزرائي في المناقشة العامة في ٦ من تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٨ :

” نحن نعارض وندين نظاما ينتهك بهذا الشكل الصارخ الحقوق الأساسية للأغلبية السوداء في جنوب افريقيا . وبينما بعض التغييرات قد تم ادخالها من جانب حكومة

جنوب افريقيا ، فمن الواضح تماما أن هذه التغييرات لا تمثل تغييرا جذريا في السياسة .  
وما لم يحدث مثل هذا التغيير ، فان مزيدا من العنف سيكون أمرا محتملا . وحكومة جنوب  
افريقيا لا بد أن تحدث تغييرات جذرية ، ولا بد أن تتخذ نظام الفصل العنصرى ، ولا بد  
لها أن تتوقف عن اهدانة الغالبية من شعبها \* .  
وبينما لا تزال هناك احتمالات لتجنب تضال طويل ودومى يمكن أن تدخل فيه الدول المجاورة ،  
فنحن سنظل نلتزم بالسعي في كل طريق للقضاء السلمى على نظام الفصل العنصرى . كما أننا ملتزمون  
بالسعي من أجل حلول سلمية للمشاكل الأخرى في الجنوب الافريقي .  
ان استراليا لعبت دورها في الأمم المتحدة وفي أجهزة الكومنولث المهمة بمشاكل الجنوب  
الافريقي ، كما شاركت أيضا بنشاط في الجهود الرامية الى حسم المشاكل النابعة عن سياسة الفصل  
العنصرى . ونحن نؤيد الصناديق التي تخصص لأولئك الذين يعانون من سياسة الفصل العنصرى ،  
وننفذ بشكل صارم الحظر الاجبارى على السلاح . وكنا نحترم الحظر الاختيارى على تصدير السلاح  
قبل أن يعتمد مجلس الأمن قراره ٤١٨ ( ١٩٧٧ ) في هذا الشأن بوقت طويل ولقد عاونت استراليا  
بنشاط من أجل أن يعتمد في اجتماع رؤساء دول وحكومات الكومنولث في لوساكا هذا العام ، اعلان  
الكومنولث حول العنصرية والتحيز العرقي . ونحن نرى في هذا الاعلان معيارا عالميا للسلوك من جانب  
الحكومات والشعوب على حد سواء\* . ونحن نوصي الدول الأعضاء بالاهتمام به .  
ان حكومتى ستواصل اظهار تأييدها بشكل ملموس لأولئك الذين يعانون من نظام الفصل  
العنصرى .

السيد بوجانى ( البانيا ) ( الكلمة بالانكليزية ) : ان الحقائق الكثيرة التى

عرضت على الجمعية العامة من ممثلي العديد من الدول والوارد ذكرها في الوثائق ذات الصلة  
بالبنء قيد البحث ، تبين الأوضاع فىر المستقرة والظروف الخطيرة التى مازالت تعيش فيها شعوب  
آزانيا وزمبابوى وناميبيا . انها تثبت أن القرارات والمقررات الصادرة عن الأمم المتحدة ذات الصلة ،  
لم تنفذ ، وان حفنة من المستعمرين البيض ، مازالت تتحدى بصلف ارادة ومشاعر الشعوب والبلدان  
المحبة للسلام في العالم .

ان النظم العنصرية في بريتوريا وسالزبورى تواصل ارتكاب الجرائم وتصر على ممارسة سياساتها البغيضة للفصل العنصرى في وقت يطلب فيه الرأى العام العالمى التقدمى وضع حد لتلك الممارسات الوحشية المستوحاة من سياسة القهر والاستغلال والبهض العنصرى وانكار أبسط حقوق الانسان الأولية .

ان ممارسات الفصل العنصرى ومظاهر التمييز العنصرى المتشابهة الى حد بعيد في منطقة الجنوب الافريقي ، هي دليل واضح على استمرار وجود بقايا للنظام الاستعمارى ، وعلى قيام القوى العظمى والقوى الامبريالية الاخرى بتنفيذ سياساتها التوسعية والاستعمارية الجديدة في القارة الافريقية .

وفي وقت ما زالت فيه شعوب آزانيا وناميبيا وزمبابوى تترج تحت نير استعمار حقيقي ، فان القوى الامبريالية وعلى رأسها الامبريالية الامريكية التي تساند الأنظمة العنصرية في الجنوب الافريقي تزيد من بياناتها وتعهداتها لوضع حد لهذا الوضع ، وأن شعوب هذه المنطقة سوف تعطى الفرصة لتقرير مصيرها بنفسها ، وان ما يجرى هو مسألة وقت ، وان تدابير ستتخذ لمقاطعة جنوب افريقيا بسبب سياستها القائمة على الفصل العنصرى التي أدينت بالفعل في عدد من قرارات الجمعية العامة وأجهزتها المختلفة .

ان ممثلي الدولتين العظميين وغيرهما من الدول الامبريالية ، يعلنون أن تلك الدول لا تقيم علاقات تجارية أو عسكرية أو أية علاقات اخرى مع نظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا . والحقيقة أن هذه الدول تستخدم طرقا ووسائل عديدة ، ليس فقط للابقاء على روابط وثيقة مع جنوب افريقيا بما في ذلك التعاون النووى ، ولكنها ايضا تبذل جهودها في اطار أغراضها التوسعية في افريقيا لاستخدام أنظمة بريتوريا وسالزبورى كرجال شرطة لها ضد الدول المحبة للحرية وضد حركات وقوى التحرر الوطنى والثورى في افريقيا . ومن الواضح أن بقاء تلك الأنظمة العنصرية مرجعه الى مواصلة الدول الامبريالية - وعلى الأخص الامبريالية الامريكية - دعمها وتأييدها الكامل لها .

ان الدعاية التي قامت بها الدول الامبريالية بشأن الجهود التي تدعي بذلها لممارسة الضغط على النظام العنصرى لجنوب افريقيا أو العمل على ايجاد " حل " لمشكلتي روديسيا وناميبيا ، ليست الا مناورات سياسية تهدف الى ان تخدع الرأى العام العالمى وتهدهة موجة احتجاج الشعوب والبلدان

التقدمية ضد سياسة الفصل العنصري التي يمارسها النظام الرجعي في جنوب افريقيا بمساعدة حلفائه الامبرياليين . وباللجوء الى تلك المناورات ، فان العنصريين في جنوب افريقيا ومؤيديهم يسمعون الى كسب الوقت وتقويض الكفاح المسلح الذي تخوضه شعوب آازانيا وزمبابوى وناميبيا من أجل الحرية والاستقلال . وبالنسبة لهذه الشعوب ، فقد أصبح من الواضح ان الكفاح ضد هذه المناورات هو جزء لا يتجزأ من كفاح الشعوب الافريقية الذي تمارسه ضد الامبريالية والاستعمار والاستعمار الجديد . ان التنافس بين الدولتين الامبرياليتين العظيمين وفيههما من الدول الامبريالية الاخرى لكسب مناطق نفوذ وهيمنة والذي يجرى في هذا الجزء من العالم ، انما ينطوي على مخاطر كبيرة بالنسبة لشعوب آازانيا وناميبيا وزمبابوى ، وكذلك بالنسبة لشعوب افريقيا الاخرى بأسرها . ان هذا التنافس بين الامبرياليين الذي يهدف الى تقسيم وتفتيت مناطق نفوذهم والى اخماد النضال العادل للشعوب ، يطلق يد العنصريين في جنوب افريقيا لتكثيف تدابيرهم القائمة على القهر ضد السكان المحليين في الجنوب الافريقي ، وليصبحوا أكثر تشددا في سياستهم الاستعبادية والمماثلة تماما لسياسة الاستعمار . ان الحروب المحلية والصراعات والنزاعات التي تشيرها الدولتان العظيمان في القارة الافريقية ، وكذلك الاستغلال البشع والأنشطة الاخرى للشركات متعددة الجنسية ، كل ذلك يسبب مصاعب ومآسي للشعوب الافريقية ، وهو أيضا يضعف كفاحها ضد الأنظمة العنصرية في الجنوب الافريقي .

ان شعوب آازانيا وناميبيا وزمبابوى ، قد تعلمت من خبرتها الطويلة في الكفاح لتحرير نفسها من الاستغلال والقهر اللذين عانت منهما طوال قرن من الزمان ، ألا تصدق تعهدات الدول الامبريالية - بقيادة الامبريالية الامريكية - وذلك الزعم بأنها مهتمة بالتوصل الى حل للمشاكل الداخلية لهذه الشعوب ، كما أنها لا تؤمن بالصدقة التي يقدمها اليها الامبرياليون الاشتراكيون السوفيات الذين لا يدخرون وسعا لجني الثمار من الكفاح الذي تخوضه الشعوب الافريقية وفرض سيطرتهم على هذه المنطقة الاستراتيجية الهامة .

ان الطريق الذي بدأت هذه الشعوب من أجل تحقيق تطلعاتها الوطنية بحمل السلاح ضد أعدائها وللقضاء على حيل الدولتين الامبرياليتين العظيمين ، سوف يؤدي حتما الى انتصار قضاياها العادلة .



ان الشعب الالباني الذي هو صديق حميم للشعوب الافريقية التي تكافح من أجل أن تكسب وأن تحافظ وأن تعزز استقلالها ، سوف يواصل - كما حدث في الماضي - تأييده الكامل للكفاح العادل لشعوب آزانيا وزمبابوي وناميبيا ، ويعرب عن اقتناعه بأن يوم تحقيق تطلعاتها الوطنية ليس ببعيد .

السيد ساكا (غانا) (الكلمة بالانكليزية) : أود قبل كل شيء أن أعرب عن تحية وفـد غانا للرئيس الموقر للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى التابعة للأمم المتحدة ولزملائه على التقرير المعروض على هذه الجمعية . ان الأنشطة المختلفة للجنة الخاصة الوارد ذكرها في التقرير، ترمي كلها الى تعبئة الدعم الدولي لضحايا الفصل العنصرى وهي توضح التزام هذه اللجنة بتحقيق المهمة التي عهدت بها اليها الجمعية العامة في قرارها (١٧٦١) (د - ١٧) الصادر في ٢٦ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٢ وفي القرار (٢٦٧١) (ألف) (د - ٢٥) الذي اعتمد في ٨ من كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٠ . وسعيا وراء تحقيق أهدافها ، فان اللجنة الخاصة قد حظيت بتعاون قيم وبعون كبير من جانب عدد كبير من المنظمات غير الحكومية . ونحن نقدر الاسهام الحيوى لهذه المنظمات غير الحكومية في جهودنا المشتركة وصولا الى أساليب وطرق لتعزيز الاجراءات الدولية المنسقة للقضاء على السياسات الاجرامية للفصل العنصرى .

ان الجمعية العامة تبحث سياسات الفصل العنصرى التي تنتهجها حكومة بريتوريا العنصرية في وقت نجد فيه أن الفجوة بين الكلام والعمل الحقيقي ضد الفصل العنصرى قد اتسعت الى حد كبير بحيث يتعذر تجاهلها . ان عدم التعاون مع نظام الفصل العنصرى في تطوير قدرته النووية قد أصبح مجرد شعائر سنوية في هذه الجمعية . ان التقارير التي استمعنا اليها منذ اسبوعين والقائلة بأن نظام الفصل العنصرى يشك في أنه قد فُجر جهازا نوويا ، والتنبؤات الناشئة عن هذا الحادث تعزز بشكل أكبر ايمان حكومة بلادى بأن المجتمع الدولي يجب ألا يقلل من أهمية تصميم بعض القوى القوية على حماية هذا النظام من أية تدابير دولية .

وسوف أعود الى موضوع التطور النووى في جنوب افريقيا فيما بعد ، ولكنني في الوقت الراهن أود أن أسجل شكرنا للأمين العام على تقريره المؤقت الوارد في الوثيقة A/34/639 الخاص بالتحقيق في الأنباء المتعلقة بالتفجير النووى من جانب جنوب افريقيا . ونأمل أن نقرأ قريبا في تقريره الأساسي نتائج جهوده المبدئية .

ان تقرير اللجنة الخاصة حول الموقف الداخلى في جنوب افريقيا خلال السنة قيد البحث محزن ومؤلم . ذلك أن الموقف الذى كان سيئا بالفعل ازداد سوءا نتيجة لسن قوانين قمعية وتمييزية جديدة . والمحاكمات السياسية في ظل ما يسمى بأعمال الارهاب قد تمت زيادتها . وهناك معالم جديدة وشريرة في هذه المحاكمات الجديدة ، ومن بين ذلك اعادة ادخال تهمة الخيانة العظمى ، وما وصفه بحق شن شيتي ، المحامي الذى مثل أسرة ستيف بيكو من أن نظام الفصل العنصرى بدأ يدخل عهد المحاكمات السرية ، كما اتضح تماما في اجراءات بيترمارتيزبرج ضد المؤتمر الوطنى الافريقى (ANC) . ان النظام أعدم سولومون ما هلانجو المقاتل من أجل الحرية ، مهملًا بذلك النداءات المتكررة من مجلس الأمن والمجتمع الدولي لنظام الفصل العنصرى لانقاذ ذلك الوطنى الشاب . وسعيا وراء سياسة البلقنة ، فان النظام منح ما يسمى بشكل مضحك الاستقلال الى قطعة من الأرض في جنوب افريقيا تسمى فيندا . وكما لو كانت هذه الاجراءات القمعية غير كافية ، فان نظام بوثا لا يستمع الى الدعوة الى وقف عدوانه ضد الدول الافريقية المستقلة المجاورة .

وفي هذا السياق المشير للانزعاج ، فان الشعب في جنوب افريقيا قد نهض ليواجه التحدى . ان ما حدث في سويتو من قلاقل في عام ١٩٧٦ كسر الأسطورة التي كانت سائدة لدى شركاء جنوب

افريقيا التجاربيين والتي مؤداها أن جنوب افريقيا جنة مستقرة . ان الآلاف ، كما ورد في مختلف الأنباء ، قد انضموا الى صفوف حركات التحرير ، وقد بدأوا التدريب العسكري ، وهذا يشير الى استعداد الشعب المقهور لحرب العصابات . والواقع أنه وفقا لبعض التحليلات فان فظاعة المحاكمات السياسية والعسكرية توحي بأن حربا أهلية على نطاق ضيق قد بدأت بالفعل . ان أعدادا متزايدة من الشباب يرفضون الخدمة في القوات العسكرية في جنوب افريقيا ، وهذا يوضح مدى موقف هذا النظام . ومن أجل مواجهة زيادة صبغ الموضوع بالصبغة السياسية الناتج من نجاحات حركة الوعي الأسود ، ولوقف هذا التيار ، فان النظام العنصرى قد بدأ مناورات خادعة للمحافظة على الوضع الراهن . هذه المناورات قد ظهرت مؤخرا فيما يسمى بالاصلاحات في التشريعات العمالية ، وفيما قيل عن نية بوثا في أن يستعرض قانون الزواج المختلط . ولقد حذرنا مرارا في بياناتنا من أن هذه التغييرات المزعومة والشكلية هي مجرد مناورات ترمي الى الاحتفاظ بالسلطة . ان زمرة بوثا هم أساتذة في الظهور بمظهر المتحرك ، بينما هم في واقع الأمر ثابتون . وهذا يصدق على ما يحدث بالنسبة لناميبيا ، كما يصدق أيضا على جنوب افريقيا نفسها . فرغم النجحة حول التحرر ، فإن الفصل العنصرى لا يزال كما هو حيا .

ومن الخطط الكبرى لبوذا مفهوم انشاء مجموعة من الجيران الأصدقاء في مشاركة اقتصادية كحاجز ضد أى تهديد خارجي للنظام . وهذا الى جانب خطط بريتوريا لخلق طبقة متوسطة سوداء كحاجز ضد المواقف المتطرفة والتخريب في داخل جنوب افريقيا ، يوضح مدى احساس نظام جنوب افريقيا بعدم الأمن .

هذا الاحساس بعدم الأمن يوفر لنا فرصة فريدة لتكثيف الاجراءات الدولية التي ترمي الى القضاء الشامل والكامل على السياسات الاجرامية للفصل العنصرى . وفي هذا الشأن ، فان حكومة غانا تنضم صوتها مرة أخرى ، فتدعو الدول التي تشارك جنوب افريقيا تجارتها الى الاحجام عن أى شكل من أشكال الاتصال والتجارة مع نظام الفصل العنصرى ، وفقا لمقررات وقرارات هذه الجمعية العامة ومجلس الأمن . ان نداءً مشابهها نوجهه الى كل تلك الدول التي لاتزال تتعاون مع نظام الفصل العنصرى في الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية لكي تتوقف فورا عن مثل ذلك التعاون ، لأن مثل هذا التعاون يعطي ذلك النظام احساسا بأنه يحظى بالاحترام ويعزز تصميمه على تكريس

سياسته البقيضة . ومجلس الأمن الذي عهد اليه ميثاق الأمم المتحدة بمسؤولية تحديد وجود أى تهديد للسلم أو خروج على السلم، أو عمل عدواني يجب أن يرقى الى مستوى مسؤولياته ، بأن يتخذ تدابير فورية وفعالة بموجب الباب السابع ضد جريمة الفصل العنصرى . وترى حكومة غانا أنه ليس هناك موقف يهدد السلم والأمن الدوليين أكثر خطورة من سياسات الفصل العنصرى التى تنتهجها جنوب افريقيا ، وخاصة في سياق طموحاتها النووية ، وعدوانها المستمر ضد الدول المجاورة . والوقت الراهن أفضل وقت لنفرض ضد نظام الفصل العنصرى مجموعة كاملة من التدابير الالزامية التى وضعها الباب السابع من الميثاق لسبب واضح وبسيط وهو أنه مع كل دقيقة تتأخر فيها تكتسب جنوب افريقيا قوة أكبر ومقاومة أكبر من مساعدة وتعاون أصدقائها من الخارج .

ومن أهم الأنشطة للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى خلال هذه السنة في رأيى تلك الندوة التى انعقدت في لندن في شباط/فبراير حول التعاون النووى مع جنوب افريقيا ، بالتعاون مع اللجنة الفرعية للمنظمات غير الحكومية المعنية بالعنصرية والفصل العنصرى وتصفية الاستعمار، والحركة البريطانية لمكافحة الفصل العنصرى . وتقرير تلك الندوة يتضمن توصيات هامة للغاية ويعيد المدى ، وقد تم نقلها الى هذه الجمعية العامة ومجلس الأمن . ولقد أوصت الندوة ضمن ما أوصت به بأن يعتمد مجلس الأمن قرارا الزاميا بموجب الباب السابع من الميثاق :

” لوضع حد لكل التعاون النووى مع جنوب افريقيا ، ولكي يطلب فك مصانعها النووية ، ولتحذير نظام بريتوريا من أن أى جهد من جانبها لمواصلة برنامجها النووى أو لبناء مصنع لتخصيب اليورانيوم سوف يؤدى الى تدابير دولية أخرى بما في ذلك العقوبات الجماعية الفعالة ” .  
كذلك أوصت الندوة :

” بأن تدابير عاجلة لا بد أن تتخذها الأمم المتحدة والمجتمع الدولى لضمان أن كل العقود والاتفاقات الدولية بين جنوب افريقيا والدول الأخرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وفرنسا ، وجمهورية المانيا الاتحادية وبلجيكا واسرائيل يجب أن تنهى ، كذلك يجب وضع حد لتوفير وتقديم معدات نووية من جانب هذه الدول وغيرها لجنوب افريقيا ” . (S/13157, p.38)

هذه فقط هي بعض المجالات التي يجب وقف التعاون فيها ، وقد تحدثنا تفصيلا عن هذا الأمر بسبب ما أعلن من أن جنوب افريقيا ربما تكون قد فجرت قنبلة نووية في ٢٢ من أيلول / سبتمبر . فاذا كان مجلس الأمن قد تصرف تبعا لتوصيات هذه الندوة التي نقلتها اليه اللجنة الخاصة ، لأمكنه أن ينفذ العالم من انتاج جديد للأسلحة النووية من جانب نظام اجرامي - هذه المرة - يستطيع أن يقوم بعمليات قتل جماعي .

ان برنامج التطوير النووي لنظام الفصل العنصرى يعد انتهاكا كاملا وصارخا للقرارات الخاصة بجعل افريقيا والمحيط الهندى منطقة لا نووية . ان حيازة جنوب افريقيا للأسلحة النووية له آثار رهيبة ليس فقط بالنسبة لافريقيا والمحيط الهندى ، ولكن بالنسبة للعالم أجمع أيضا مما يجعل هناك حاجة عاجلة لبحث هذه المسألة بحثا شاملا وتفصيليا . ومن أجل هذه الغاية ، فان حكومتى سوف تبحث امكانية ادراج هذه المسألة في بند مستقل في جدول الأعمال خلال الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة . وبهذه الطريقة يمكن التأكيد على أهمية هذه المسألة في المناقشات ويمكن التقدم بتوصيات مناسبة للتنفيذ . ونحن نأمل أن يكون في مقدورنا الاعتماد على تأييد جميع الوفود في هذا الشأن .

ان وفد بلادى يؤيد توصيات اللجنة الخاصة التي ترمي الى انهاء التعاون العسكري والاقتصادى مع جنوب افريقيا ، ووقف الاستثمارات وتقديم القروض اليه بما في ذلك وقف الاستثمارات الحكومية والتجارية . ونوافق تماما على أن قرار مجلس الأمن رقم ٤١٨ ( ١٩٧٧ ) يحتاج الى تعزيز عاجل من أجل سد الثغرات التي جعلته غير فعال . وفيما يتعلق بالاستثمار فان حكومة السويد قد أوضحت الطريق وذلك بسن تشريعات تحظر على رعاياها الاستثمار في جنوب افريقيا . وفي تعارض محزن لهذا التدبير المستنير نقرأ أن ساسول (وهي مؤسسة جنوب افريقيا التي ترمي الى انتاج نصف احتياجات جنوب افريقيا البترولية من الفحم مع عام ١٩٨٤ ) قد عرضت اصدار أسهم حققت ١٢ بليون دولار زادت حوالي ثلاثين مرة عما كانوا يتوقعون ، نصف هذه القيمة من مستثمرين غربيين . \*

\* تولى الرئاسة السيد الحداد (اليمن) نائب الرئيس .

ان رئيس وفد غانا قد أشار في بيانه خلال المناقشة العامة في هذه الدورة ، الى تدابير إضافية أخرى يمكن اتخاذها من جانب الدول المصدرة للبتترول ، لجعل الحظر البترولي ضد جنوب افريقيا أكثر فاعلية . وقال :

” من أجل أن نمنع مزيدا من البتترول من الدخول سرا الى جنوب افريقيا ، فاننا نحث بلدان الأويك على أن توسع نطاق مقاطعتها بحيث تشمل شركات البتترول الدولية الخمس المعروفة بأنها تقدم الى جنوب افريقيا حوالي ٨٥ في المائة من امداداتها البترولية ، وبالإضافة الى ذلك ، فاننا نؤيد الاقتراح القائل بأنه من أجل منع البتترول المحظور من الوصول الى جنوب افريقيا فان بلدان الأويك يمكن أن تدخل في عقود مبيعاتها فقرة موحدة تنص على أن البتترول الذي يباع الى أية دولة ، لا يجب أن يعاد بيعه ثانيا الى جنوب افريقيا أو لأى وسيط لكي يباع في المستقبل لجنوب افريقيا ” . (A/34/PV.30,p.16)

ونحن نرى أنه في ضوء الاحساس بعدم الأمن السائد في جنوب افريقيا ، فان التنفيذ الصارم المخلص للحظر البترولي بما في ذلك التدابير الإضافية ، من شأنه أن يخلق حالة كبرى من الذعر في جنوب افريقيا ، ويسهم أيضا في تقويض دعائم نظام الفصل العنصرى بشكل أكبر .

ربما يكون من أهم الأحداث التي تصورتها اللجنة الخامسة بالنسبة لبرنامج أنشطتها في السنة المقبلة ، الاقتراح الخاص بعقد مؤتمر دولي لفرض العقوبات ضد جنوب افريقيا ، ومنظمة الوحدة الافريقية ، والقمة السادسة لبلدان عدم الانحياز اعترافا منها بأهمية هذا المؤتمر ، قد أيدت بالفعل هذا الاقتراح . ان غانا تتطلع بشغف الى مثل هذا المؤتمر الذي يمكن أن يضع استراتيجية فعالة لفرض عقوبات شاملة ضد جنوب افريقيا .

وبينما لا يعترض وفدى على توصية اللجنة المخصصة المعنية بصياغة اتفاقية دولية لمناهضة الفصل العنصرى في مجال الرياضة الواردة في الوثيقة A/34/36 ، لتوسيع نطاق اختصاصاتها لكي تتمكن من مواصلة عملها ، فاننا نحث اللجنة المخصصة على أن تفعل كل ما في وسعها لكي تقدم الى الجمعية العامة مشروع اتفاقية في الدورة الخامسة والثلاثين . ذلك أن اعتماد مثل هذه الاتفاقية الهامة التي تتعلق بالفصل العنصرى في الرياضة لا يحتمل التأجيل أكثر من ذلك .

ان استمرار سياسات الفصل العنصرى في جنوب افريقيا تعتبر عارا في جبين هذه المنظمة ، والمجتمع الدولي ، ونحن لا نفهم الأسباب لاستمرار وجود هذه السياسات البغيضة التي تقوم على التفرقة العنصرية ، في الربع الأخير من القرن العشرين . واللوم في ذلك يقع على كاهل الدول القوية في هذه المنظمة التي لديها المصادر والموارد والنفوذ الذي يمكنها من أن تمارس الضغوط اللازمة ضد جنوب افريقيا ، من أجل القضاء الفعال على الفصل العنصرى ، ولكنها لم تفعل ذلك لمكاسب نقدية واقتصادية مشبوهة . ومع ذلك ، ورغم جوانب الفشل هذه ، فاننا ما زلنا على ثقة من أن شعب جنوب افريقيا وحركة تحريره لديهم الارادة والتصميم اللازمين للمضي قدما في النضال من أجل الحرية والكرامة بكل الأساليب المتوفرة بما في ذلك النضال المسلح . وفي هذا النضال العادل من أجل حرية شعب جنوب افريقيا ، ومن أجل استعادة هذا الشعب لكرامته واحترام حقوقه الأساسية ، فان حكومة غانا تود أن توجه نداء الى جميع الحكومات المجتمعة هنا لاعطاء ضحايا الفصل العنصرى ، كل الدعم المادى والأدبي الذي يحتاجون اليه ، ومن جانبنا فاننا مصممون على أن نقدم كل العون الذي نستطيعه ، حتى يمكن لهذا الشعب أن يحقق في النهاية حريته وكرامته .

السيد حسين صالح فضلي ( جمهورية اليمن الديمقراطية ) : السيد الرئيس ، من اطلاعنا على التقريرين المقدمين الى الجمعية العامة ، حول سياسة الفصل العنصرى التي تتبعها الحكومة العنصرية لجنوب افريقيا ، تتوضح لدينا الصورة الكاملة للعوامل الأساسية المؤثرة مباشرة في استمرارية هذا النظام .

كما ان هذه التقارير تنقل للمجتمع الدولي صورة مخجلة عن ما يجرى في بلد هي جزء من عالمنا الحديث والمتسم بتطوره الحضارى في الجانب العلمي والاقتصادى والانسانى . ونزداد خجلا أيضا من معرفتنا عن دعم بعض الدول الأوروبية الغربية للنظام العنصرى في بريتوريا ، لكي يستمر هذا النظام في مزاولته لتلك الاجراءات التي تعتبر انتهاكا لحقوق الانسان ، ذلك الشعار الذى تدعي هذه الدول الاستعمارية ، حمايته ، وتكشف بذلك عن تناقض سياستها المعلنة وتلك الفعلية .

تتعدد الانتهاكات التي يرتكبها النظام العنصرى لجنوب افريقيا وأولها : تلك السياسة العنصرية التي تمارسها ضد الشعب الافريقي ، وهم السكان الأصليون في جنوب افريقيا عن طريق تطبيق الفصل العنصرى في كافة أنماط الحياة اليومية . فالأفضلية هي من نصيب الرجل الأبيض في المسكن ، والمأكل ، وفرص العمل ، وحق الاختلاط ، وحرية الحركة في داخل البلد نفسها وحق امتلاك الأرض . وتتمثل هذه السياسة بأقبح اشكالها ، في خلق وانشاء ما يسمى بالبانستوانات وكان آخر ما استجد في هذا المجال ، هو الاعلان لما يسمى باستقلال " فيندا " في ١٣ ايلول / سبتمبر من هذا العام .

ثانيها ، تولد عن هذه الانتهاكات زيادة المقاومة الشعبية من قبل السكان الأصليين ، وفي كافة أشكالها مما أدى بالنظام العنصرى الى القيام بمزيد من الانتهاكات عن طريق الاغتيالات وقتل الطلبة والخارجين في مظاهرات سلمية التي تعرب عن رفضها لتلك السياسة العنصرية سواء في الداخل أو في الخارج ، ومن أولئك الوطنيين المفتالين ستيف بيكو وديفيد سيبيكو ، ضمن آخرين .

ثالثها ، أصبحت سياسة الفصل العنصرى ، تمثل خطرا مباشرا وانتهاكا للسلام والأمن الدوليين . لأن حماية هذه السياسة قد تعدت الحدود الدولية لجنوب افريقيا لتنتهك سلامة واستقلال وأمن الشعوب والدول المعارضة لها . ولم تكن الاعتداءات العسكرية المتكررة على كل من أنغولا وموزامبيق وبيوتسوانا ، وهي الدول التي تتمتع بعضوية هذه المنظمة الدولية ، إلا دليلا على صحة تلك الانتهاكات .



لقد كان آخر اعتداء\* قامت به قوات النظام العنصرى في بريتوريا ضد أنغولا ، ومنذ بضعة أيام ، دليلا هو الآخر على انتهاكها لقرارات الأمم المتحدة ومبادئ ميثاقها . ويتمادى النظام العنصرى في جنوب افريقيا في انتهاكاته المستمرة ، بالتدخل في الشؤون الداخلية لبعض الدول الافريقية المستقلة عن طريق الدعم العسكرى للمعارضين للحكومة الشرعية الأنغولية وبالتالي العمل على الاخلال بالأمن والاستقرار في المنطقة وذلك يعتبر أيضا مخالفا لمبادئ الميثاق .

اننا مع شعوب وبلدان القارة الافريقية في نضالها العادل ضد الاستعمار والعنصرية ومع كفاح أنغولا من أجل صيانة أمنها واستقلالها وضمان وحدة أراضيها . وندين بدون تحفظ العدوان العنصرى الأخير على أراضيها ونطالب الدول المحبة للسلام أن تعلن عن تأييدها الكامل للكفاح العادل لشعب وحكومة أنغولا ضد التدخل العسكرى العنصرى على أراضيها .

رابعا ، ان السكوت المتعمد من قبل بعض الدول الغربية الاستعمارية والسليبية التي تقابل بها انتهاكات النظام العنصرى في جنوب افريقيا ، قد جعل هذا النظام في موقف الرفض لتبليغ تنفيذ القرارات الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة ، المتعلقة باعادة ناميبيا الى شعبها لممارسة سلطته على أرضه مثلا بمنظمة سوايو . ويأتي عدم التزام هذه الدول بتلك القرارات وأهمها قرارى مجلس الأمن رقم ٤١٨ و ٤٢١ لعام ١٩٧٧ . ان أن القرار الأول يدعو الى فرض المقاطعة على تعاون الدول في المجال العسكرى مع النظام العنصرى . ولم تقم هذه الدول وحتى الآن بسن أى تشريعات للحد من هذا التعاون ، أو لايقاف تصدير اسلحتها المتطورة الى هذا النظام . كما انها لم تتجاوب مع لجنة مجلس الأمن \* التي أنشئت بالقرار الثانى\* حول كيفية مواجهة انتهاكات النظام العنصرى والحد منها ، بل على العكس من ذلك ازداد التعاون العسكرى بين هذه الدول الاستعمارية والنظام العنصرى في جنوب افريقيا .

خامسا ، تزداد الروابط يوما عن يوم بين كل من النظام العنصرى في جنوب افريقيا والنظام الصهيونى في فلسطين المحتلة . وكلا من هذين النظامين قد جاء ضد ارادة الشعبين الأصليين ، الافريقي في جنوب افريقيا ، والعربي في فلسطين . واليوم وقد علمنا جميعا بأمر التفجير النووى للنظام العنصرى في جنوب افريقيا ، وعن الدعم العلمى والتكنولوجى الذى قدمته اسرائيل والدول الاستعمارية الغربية ، فان في ذلك تأكيدا نهيت اليه وفود الدول العربية ، ومن ضمنها وفد بلادى ، الى الاحتمال القاطع بأن لدى اسرائيل الامكانية أو المقدرة على امتلاك الأسلحة النووية .

ان التقرير المقدم الينا ضمن الوثيقة (A/34/22/Add.1) الفصل الثاني والثالث منه ، وبالذات من الفقرة ٨ وحتى الفقرة ٢٢ ، انما تؤكد صحة توقعاتنا تلك . ويعتبر كل ذلك انتهاكا لقرارات الأمم المتحدة في جعل كل من قارة افريقيا والشرق الأوسط منطقتين خاليتين من الأسلحة النووية .

اننا ندين هذه الانتهاكات ويجب العمل على صدها وبحزم ، بل والعمل على عدم السماح بتكرارها . وبالمقابل يجب تقديم الدعم اللامحدود للشعبين الافريقي والفلسطيني ، للوقوف ضد هذه السياسات من أجل استعادة حقوقهم المشروعة واقامة السلطة الوطنية فيهما .

سادسها ، ونظرا للمصالح الاقتصادية الضخمة للشركات عبر الوطنية التابعة للدول الغربية الاستعمارية التي تعتمد على الاستغلال غير الشرعي لثروات الشعب الافريقي في كل من ناميبيا وجنوب افريقيا . فان تلك الشركات قد مارست كل الضغط على حكوماتها باتخاذ سياسات مخالفة لما أقرته الأمم المتحدة ، والتي تعتبر انتهاكا سافرا لحق الشعوب في استغلالها لثرواتها الطبيعية . لقد تمارت هذه الشركات والمصالح الرأسمالية الكبرى في تقديم العون المادي للأنظمة العنصرية في كل من زيمبابوي وجنوب افريقيا ، بل لقد مولت كثيرا من الجماعات الارهابية التي تعمل ضد مصالح شعوب كل من أنغولا وزيمبابوي وناميبيا .

اننا نشيد بالقرار الذي اتخذته ايران بشأن حظر النفط على النظام العنصري في جنوب افريقيا ، ونحبي الشعب الايراني وحكومته باتخاذ هذا القرار الايجابي الذي جاء ليلغي كل الاجراءات المشينة التي اتخذها النظام الشاهنشاهي السابق .

اننا نشيد أيضا بموقف حكومة السويد بسن تشريع يمنع بموجب الشركات السويدية من الاستثمار في جنوب افريقيا . واننا نأمل ان تحذو الدول الغربية الأخرى نفس الحذو .

لقد جاءت قرارات مؤتمر القمة السادس لدول عدم الانحياز مؤكدة على حق الشعوب في كفاها العادل وقيادة حركات التحرر الوطنية فيها . واننا نؤكد الدعوة الى تنفيذ هذه القرارات التي لا تتناقض مع قرارات الأمم المتحدة .

اننا مع الشعوب في كفاها من أجل نيلها الحق في تقرير مصيرها ، وندعو الى تكثيف الدعم لتلك الشعوب وحركات التحرر الوطنية فيها ومن ضمنها المؤتمر الوطني الافريقي .

(السيد فضلي ، جمهورية  
اليمن الديمقراطية)

لا يفوتنا هنا أن نعرب عن تقديرنا وارتياحنا للدور الايجابي الذي يقوم به رئيس وأعضاء اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ، تجاه توسيع معارف الشعوب والدول ومؤسساتها العلمية، حول الممارسات اللاانسانية للنظام العنصرى في جنوب افريقيا ، وتأثيره السلبي على تحقيق طموحات وأهداف تلك الشعوب ونعرب عن ارتياحنا لجدية اللجنة في تنويرنا بالأساليب التي يجب علينا تبنيها لمكافحة هذه الآفة .

السيد تيان جـنـ (الصين) (الكلمة بالصينية) : ان السنة الماضية قد

شهدت تطورا كبيرا في نشاط حركات التحرر الوطنية في الجنوب الافريقي من حيث اتساع مجال هذا النشاط وتكثيفه . ان الشعوب الافريقية لاتزال تخوض كفاحها ضد الوحشية العنصرية . ان القوات العسكرية بقيادة الجبهة الوطنية في زيمبابوي تكيل الضربات للنظام العنصرى . وتحت قيادة سوابو ، ان شعب ناميبيا قد أحرز تقدما مشجعا في كفاحه . ان شعب آزانيا لم يتوقف أبدا عن مقاومة التفرقة العنصرية ونظام الفصل العنصرى . وان حركات المقاومة تزداد قوة في كفاحها ضد العنصرية . ان هذا الكفاح في الجنوب الافريقي هو جزء هام من كفاح الشعوب المغلوبة على أمرها ضد الامبريالية والاستعمار والهيمنة .

ان كفاح الشعب في الجنوب الافريقي ضد العنصرية هو نتيجة حتمية للقهر العنصرى والحكم الاستعمارى الذى مارسته النظم العنصرية طويلا . ان التفرقة العنصرية والفصل العنصرى هما من صنع الاستعمار ومن ظواهره . ان العنصريين في جنوب افريقيا لتشد يد قبضتهم على شعب آزانيا يستخدمون السلاح وسن القوانين العنصرية وهكذا يحرمون الملايين من الأفارقة السود من حقوقهم وحررياتهم . وهم يلجأون الى سجن المواطنين بصورة جماعية ويمارسون القهر ضد من يشيعون الضحايا الى مشواهم الأخير . كما انهم يسيطرون على كافة المدن والمراكز الصناعية والمناجم والموارد الطبيعية أما السود فانهم يكذبون في البانتوستانات العشرة ويعانون من الجوع والمرض ويموتون بأعداد كبيرة . وخارج المناطق المخصصة للسود ، فان البيض يقيمون ما يسمونه الصناعات الحدودية ويستغلون اليد العاملة السوداء ، ويمتصون دماء السود .

في ناميبيا ، التي هي تحت الاحتلال غير الشرعي لجنوب افريقيا ، فان الشعب الأسود يعيش حياة العبيد وان سلطات جنوب افريقيا لا تحتل فقط ناميبيا بصورة غير مشروعة ولكنهم أيضا يتعاونون مع العنصريين في روديسيا الجنوبية لقهر حركات التحرر الوطنية ولشن هجمات على الدول الافريقية المجاورة . وفي هذا الشأن ، فان اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى قد ذكرت كل هذا في تقريرها . ان هذه الفظائع الفاشية التي يرتكبها العنصريون في جنوب افريقيا قد زادت من روح النضال لدى شعب آزانيا والجنوب الافريقي لمقاومة هذه الأوضاع . انهم يطلقون الشعارات المطالبة بالقضاء على الفصل العنصرى ونظام القهر وذلك ضد السيطرة العنصرية . ان العنصريين في جنوب افريقيا فرضوا على أنفسهم العزلة .

ولكن كي يهربوا من مصيرهم المحتوم ، فانهم بمساعدة الامبرياليين يجدون من تكتيكاتهم العسكرية ويزيدون من قهرهم الوحشي للسود . كما انهم يلجأون الى الخدع السياسية لخداع الرأي العام العالمي . لقد منحوا استقلالاً مزيفاً للبانانتوستانات في الترانسكاي وبانانتوستانات أخرى فـ في سنوات مختلفة لدعم سياسة الفصل العنصرى وللإبقاء على التفرقة العنصرية مع حرمان شعوب جنوب افريقيا من حقوقه الوطنية الثابتة . في ١٣ ايلول / سبتمبر ، فان السلطات في جنوب افريقيا أعلنت من جانب واحد قيام دول مستقلة في صورة بانانتوستانات . وفي ٢١ ايلول / سبتمبر ، فان مجلس الأمن أعلن ان استقلال فندا " لاغ وغير قانوني " . واعتبر ان " هذا الاجراء يرمي الى حرمان الافارقة من حقوقهم في محاولة للإبقاء على نظام الفصل العنصرى " (S/FV.2168, p.2) وان هذا يبين ان النظام العنصرى في جنوب افريقيا في النزاع الأخير .

ان شعوب الجنوب الافريقي عن طريق كفاحها قد اكتشفت ان الوسيلة الوحيدة للنجاح في كفاحها تقضي بمواصلة هذا الكفاح للقضاء على نظام الفصل العنصرى . ان مؤتمر القمة الأخير لمنظمة الوحدة الافريقية قرر زيادة معونته لحركات التحرر الوطنية في الجنوب الافريقي لتمكينها من مواصلة كفاحها بصورة أكثر فعالية . وفي مؤتمر القمة السادس لدول عدم الانحياز ، اعتمد قرار آخر في هذا الاتجاه وأثناء الدورة الحالية للجمعية العامة ، فان الأغلبية الساحقة للوفود تدين التفرقة العنصرية بشدة وتؤيد كفاح التحرر في جنوب افريقيا . وهذا يبين ان كفاح شعوب الجنوب الافريقي لم يجز في معزل بل حظي بتعاطف وتضامن عدد متزايد من الشعوب .

ان بلادى وشعب الصين قد أيدوا دائماً داءماً الكفاح الوطني في ناميبيا وآزانيا وروديسيا لتحقيق الاستقلال والحرية . اننا نؤيد دول الخط الأول في كفاحها العادل ضد العدوان الذي ترتكبه جنوب افريقيا . واننا ندين نظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا على الجرائم التي يرتكبها فـ في ممارسة سياسة الفصل العنصرى وقهر شعب آزانيا . اننا نؤيد بشدة المطالب العادلة للدول الافريقية لفرض عقوبات شاملة على جنوب افريقيا وفرض حظر السلاح ضدها . ونعتبر ان القرارات العديدة الصادرة عن الأمم المتحدة في مجال مناهضة الفصل العنصرى يجب ان تنفذ بالكامل . ان الأمم المتحدة يجب أيضاً ان تتخذ اجراءات فعالة وعملية لمنع سلطات جنوب افريقيا من تطوير وانتاج الاسلحة النووية . ونحن نشق بأنه كلما زادت شعوب الجنوب الافريقي من وحدتها زادت من قوتها على التغلب على كافة الصعوبات التي تواجهها واحراز النصر في كفاحها التحررى .

السيد محمد شريف (الصومال) (الكلمة بالانكليزية) : أود ، أولا وقبل كل شيء ، أن أشيد باللجنة الخاصة وبصفة خاصة أن أشيد برئيسها السفير كلارك للجهود المستمرة والقيادة النشطة التي يوفرنها في النضال من أجل القضاء على الفصل العنصرى . وأود أيضا أن أشيد بالرئيس السابق السفير هاريمان لاسهامه البارز في عمل اللجنة خلال فترة رئاسته لها .

ويؤمن وفدى بأن أهمية مهمة اللجنة الخاصة واضحة تماما لأن العنصرية المؤسسة التي تتمثل في نظام الفصل العنصرى تتعارض والأهداف الأساسية لمنظمتنا العالمية . ان معرفتنا الطويلة المدى بهذه القضية يجب ألا تؤدى بنا الى إغفال هذه الحقيقة أو الى أن تولد لدينا مواقف ارتياح أو لامبالاة . ان الفصل العنصرى قد وعرف بحق أنه جريمة ضد ضمير الانسان . ومادام قائما فسوف يبقى رمزا للقمع والالانسانية ، فضلا عن انه يمثل تهديدا حقيقيا للسلم والأمن الاقليميين والدوليين . وحتى يتم القضاء عليه تماما لابد وأن يبقى من أكبر تحديات عصرنا .

ان رئيس جمهورية الصومال الديمقراطية الميجور جنرال محمد سياد برى أعلن عشية الذكرى العاشرة لثورة الصومال في الحادى والعشرين من تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٩ :

" ان نظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا لا يزال عنيدا في قيامه بالمهمة المستحيلة لاعاقه استقلال ناميبيا . وبينما انتصار حركة التحرير حتمى فان هناك مسؤولية كبرى على عاتق افريقيا وبقية العالم لالزام جنوب افريقيا بالتخلي عن ناميبيا . وبالمثل فان افريقيا وبقية العالم يجب أن تواجهها مسؤولياتها في القضاء على الفصل العنصرى والتمييز العنصرى في جنوب افريقيا حتى يمكن للشعوب التي تعيش هناك أن تحصل على حقوقها الانسانية كاملة . ويجب أن ندرك أن التمييز العنصرى والسلم لا يتعايشان " .

وبالقطع اذا كنا نؤمن بأن السلم والعدالة لا يتجزآن لا يمكن أن نرضى الا اذا وجدنا الهجوم الخطير لسياسة الفصل العنصرى على حقوق الانسان لغالبية الشعب في جنوب افريقيا قد تم القضاء عليه . كذلك لا يمكن أن نترأخى في جهودنا من أجل التوصل الى حلول عادلة لمشاكل ناميبيا وزمبابوى وهي مشاكل ترتبط ارتباطا وثيقا بالسياسات العنصرية لنظام بريتوريا . هذه السياسات الاستفزازية قد أدت الى امكانية حدوث مواجهة عرقية في الجنوب الافريقي .

وبطبيعة الحال ليس هذا بالموقف الجديد . والأمم المتحدة على مرّ السنين قد واجهت هذا التحدى بقرارات واعلانات وبرامج عمل ترمي الى عزل نظام الأقلية البيضاء في جنوب افريقيا حتى يوضع حدا لسياساته العنصرية . ان منظمة الوحدة الافريقية ومجموعة عدم الانحياز قد وقّرتا قوة دفع لاعتماد وتعزيز هذه التدابير .

ومن سوء الحظ أن تعاون عدد من الدول واسرائيل مع النظام العنصرى وهو تعاون يغطى المجالات المالية والاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية والثقافية ، لم يؤد فقط الى تقويض دعائم حملة الأمم المتحدة ضد الفصل العنصرى وانما أسهم أيضا في تعزيز وتكريس هذا النظام الشرير . ويدين وفدى ، بصفة خاصة ، خطة جنوب افريقيا لتطوير قدرته على صنع الأسلحة النووية مهددة بذلك نضال الحرية للشعب المقهور في الجنوب الافريقي واستقلال الدول المجاورة . ان التقارير الأخيرة عن حدوث تفجير نووى بالقرب من جنوب افريقيا تؤكد ما هو معروف بالفعل من أن تقديس التكنولوجيا النووية لجنوب افريقيا على مدى فترة زمنية طويلة قد أتاح لجنوب افريقيا القدرة على صنع الأسلحة النووية .

ان تسليح النظام العنصرى والقمعي بأسلحة نووية وأسلحة تقليدية حديثة أخرى ، وهو نظام يقوم على أساس السيطرة على الجنوب الافريقي ، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر ، كان أهم الجوانب غير المسؤولة في التعاون بين جنوب افريقيا وبين شركائها في التجارة . كذلك من الأمور غير المسؤولة تشجيع جنوب افريقيا على اقامة مصنع لتخصيب اليورانيوم يمكن أن يوفر لهذا النظام موقفا قويا اذا ما سيطر على امدادات كبيرة من اليورانيوم المخصب .

كذلك فان تعاوننا متزايدا ومستمر من جانب اسرائيل مع النظام العنصرى أمر بفيض ويمثل تحديا متعمدا لارادة المجتمع الدولي وللحظر الالزامي المفروض من جانب مجلس الأمن على تصدير السلاح اليها . ان هذا طبيعى بالنسبة الى دولة تستخدم كل ذريعة لكي تبرر سياساتها التوسعية غير العادلة وغير المشروعة ونظريات التفوق العرقي باعتبارها ، كما تقول ، شمس الله المختار على الأرض . ان السياسات العنصرية للفاصحين في جنوب افريقيا تتسبب الآن في تجريد وطرد الملايين من الأفارقة من ديارهم واقحامهم في حياة اليأس في المعازل المزدهمة غير المنتجة . ونفس هـنـه

السياسة تجعل غالبية الشعب في جنوب افريقيا غرباء وعمالا مهاجرين في ذات بلادهم . ونفس هذه السياسة تعمل بين الأزواج وبين الزوجات وبين الآباء والأطفال في مئات الآلاف من الأسر السودا في جنوب افريقيا من أجل خدمة مصالح الأقلية البيضاء .

ان البيض في جنوب افريقيا شأنهم شأن النازية يزعمون أنهم يقومون بسياسات وحشية باسم ما يسمى بالحضارة البيضاء . ويجب أن يكون واضحا ، مع ذلك ، ان كل أولئك الذين يتعاونون ، بأى شكل من الأشكال ، مع ممارسي سياسة الفصل العنصرى يقفون الى جانب الظلم والطغيان ويتحملون مسؤولية ثقيلة عن المعاناة الانسانية التي تتولد عن هذا النظام القاسي .

وفي الأوقات الأخيرة فان نظام الأقلية قد حاول أن يغطي الوجه القبيح للفصل العنصرى عن طريق بعض التغييرات الشكلية ، بيد انه بدأ ينزعج ازاء تكاثف النضال المسلح في جنوب افريقيا ، ويدرك التسميم المستمر للمجتمع الدولي على اتخاذ تدابير وطنية ودولية ضد جنوب افريقيا والمتعاونين معها .

ويؤمن وفدى بأنه من المهم ، في هذه المرحلة الحاسمة في النضال ضد الفصل العنصرى ، أن الدول الأعضاء يجب ألا تتخذ بالصورة الزائفة للتحرر التي اتخذها نظام بوثا . ان كثيرا من التغييرات التي تم التحدث عنها أخيرا ليست الا صمامات أمن تم ادخالها عن طريق الضغط في مجتمع يهدد بالانفجار . وهذه التغييرات لا تفعل شيئا لعلاج المظالم الأساسية التي يقوم على أساسها نظام مجتمع جنوب افريقيا .

ان المجتمع الدولي لا بد وأن يأخذ في اعتباره جهود النظام العنصرى لتقويض دعائم تضامن الحملة المناهضة للفصل العنصرى . ويأمل وفدى أن كل الدول سوف تعترف بشرعية نضال الشعب المقهور في جنوب افريقيا ضد الفصل العنصرى بكل الطرق اللازمة بما في ذلك النضال المسلح . وانها سوف تؤيد بنشاط الجهود الرامية الى خلق دولة ديمقراطية . ومن الأشكال العملية للدعم الاسهام أو زيادة الاسهام في مختلف صناديق الأمم المتحدة الرامية الى مساعدة ضحايا الفصل العنصرى . ويجب ألا يكون هناك أى تراخ في النضال حتى يحدث تغيير جذرى قادر على أن يضمن لكل الشعب في جنوب افريقيا حقوقه الانسانية غير القابلة للتصرف ونصيبه العادل في موارد بلده ومكانا مناسباً في هيكله الاجتماعي والسياسي .



ان تقييما واقعيا للموقف في جنوب افريقيا يوضح انه لم يتم احراز أى تقدم في اتجاه تحقيق هذه الأهداف . ان الخطط الخاصة لفصل الأعراق يجرى تطبيقها بقوة وقسوة متزايدتين . ولو أن سلطات جنوب افريقيا قد طورت بأى شكل من الأشكال فانهما اتخذت خطوة الى الوراء في اتجاه الهجيرة والالانسانية . وفي شارب فيل فانهم قتلوا الرجال والنساء الذين كانوا يتظاهرون من أجل حقوق الانسان الأساسية المسلم بها في بقية أنحاء العالم وبعد ذلك بأربعة عشر عاما في سويتسو فانهم قتلوا وذبحوا أطفال المدارس والشباب الذين كانوا يتظاهرون ضد المظالم التي تتمثل في نظام التعليم الافريقي . ومنذ سويتو فانهم قد كُثفوا من سياساتهم القائمة على القمع في داخل جنوب افريقيا بموجات جديدة من عمليات القبض وأوامر الحظر ، ساخرين بذلك من حكم القانون مع قيامهم بمزيد من التعذيب والقتل للمسجونين السياسيين . ان اغتيال " ستيف بيكو " وشنق " سولومون مهلانجو " يوضح تماما مدى قسوة هذا النظام ومن يقومون على تنفيذها . هذه الأعمال الوحشية يجب أن تفضح وأن تدان على الفور .

ان جنوب افريقيا ، خارجيا وداخليا ، تواصل تحديها للمجتمع الدولي بأعمالها المستمرة القائمة على العدوان ضد الدول الافريقية المجاورة ، وهي أعمال تنطوي عادة على عمليات قتل للنساء والأطفال في مخيمات اللاجئين . هذه الهجمات القاسية والعشوائية ، وهذه الانتهاكات لسيادة ووحدة أراضي الدول المجاورة ، وهذه المقاومة العنيدة لزحف شعبي ناميبيا وزمبابوي نحو الاستقلال ، كل ذلك يشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الاقليمي والدولي .

ان فشل مجلس الأمن في الاعتراف بوجود هذا التهديد ، واتخاذ التدابير التي تتفق وتتسجم مع هذا الموقف ، يمثل عقبة كبرى أمام حل مشاكل الجنوب الافريقي المتشابكة .

ان بلدي ، وهو دولة مؤسسة للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، سوف يقدم كامل دعمه لتسليمه للتعبة الدولية ضد الفصل العنصري كما طالبت الجمعية العامة في قرارها ١٨٣/٣٣ ب في كانون الثاني/يناير ١٩٧٩ . اننا نؤمن ايمانا راسخا بهدف تعبئة الرأي العام العالمي تأييدا لعقوبات شاملة ضد نظام الفصل العنصري . ولقد اقتنعنا منذ أمد بعيد بأن المجتمع الدولي يجب أن يحرم نظام الفصل العنصري فير الشرعي من كل فوائد ومزايا التعاون الدولي ، ويجب أن يعزله عزلة كاملة . اننا نؤمن أيضا بأن المجتمع الدولي لا بد وأن يتخذ تدابير فعالة ضد تلك الحكومات والشركات المتعددة القوميات التي تتعاون مع النظام العنصري . اننا نوافق بقوة على خطط عقوبات مؤتمر دولي في ١٩٨٠ تحت اشراف الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية لفرض عقوبات ضد جنوب افريقيا . اننا نطالب مجلس الأمن باتخاذ خطوات فورية من أجل تحقيق هدف فرض عقوبات شاملة بمزيد من تعزيز الحظر الالزامي الذي لا تزال به ثغرات ، وذلك بفرض حظر على البترول على جنوب افريقيا ، وباتخاذ كل الخطوات اللازمة لوقف كل تعاون مع نظام الفصل العنصري في الميادين النووية .

منذ أربعة وثلاثين عاما أنشئت هذه المنظمة نتيجة للتصميم على منع تكرار مأساة الحرب والفظائع التي لا توصف للكارثة النازية . واليوم تواجه مرة أخرى نظاما تشكل سياساته جريمة ضد الانسانية ، ويهدد السلم والأمن الدوليين . ان فشل منظمتنا في اتخاذ تدابير فعالة ضد الفصل العنصري يبدو أنه يوضح أننا لم نتعلم شيئا من الماضي ، وبالتالي أصبح محكوما علينا أن نكرره .

ان وفد بلادى يؤمن بأن وقت الحلول السلمية يقترب من نهايته ، ونحن نأمل أن يكون هناك جهد جديد وقوى لاستجماع الارادة السياسية اللازمة تأييدا للتعبيئة الدولية ضد الفصل العنصرى حتى يمكن لمثل هذه الوصمة الخطيرة والقبيحة لحضارتنا أن تزال .

السيد كامندا وا كامندا ( زائير ) ( الكلمة بالفرنسية ) : عندما نعالج ، من فوق

أكبر منصة في العالم منصة الأمم المتحدة ، مشكلة هامة كسياسة الفصل العنصرى ، فان ذكرى الماضي ، بالاضافة الى تسليطها الضوء على المستقبل تمكنا نحن مناصرو التغيير من أن ينظر الواحد منا الى الآخر نظرة عميقة . ان مثل هذه النظرة التفحصية لها قيمة طيبة .

ان منظمة الأمم المتحدة منذ انشائها قد أعطت لنفسها ، من بين أهدافها ، تحقيق المساواة والحرية لجميع البشر بغض النظر عن أصلهم وعرقهم أو ديانتهم أو جنسهم . انه من الممكن اننا لم نلتفت بما فيه الكفاية الى تلك الحقيقة وهي انه منذ ١٩٤٦ فان منظمة الأمم المتحدة تدرس قضية الفصل العنصرى . يوجد في هذا المحفل رجال دولة كانوا من المراهقين حينذاك أو كان يقل عمرهم عن عشر سنوات ، لكنهم اليوم يتحدثون باسم شعوبهم وبلادهم .

ان منظمة الأمم المتحدة كانت على علم بضرورة تقويم أحد أخطاء التاريخ ، بأن تقرر ألا تألو جهدا في وضع حد لاستغلال وقهر ما يسمى الشعوب الملونة من قبل الأقلية البيضاء في جنوب افريقيا لتمكين الأفارقة في جنوب افريقيا من التمتع بحقوقهم النابعة من طبيعة الانسان .

سوف تنتهي عما قريب ٣٤ سنة قامت خلالها الأمم المتحدة باتخاذ مجموعة من الاجراءات تهدف الى انهاء سياسة الفصل العنصرى . هذه الاجراءات تشمل انداءات موجهة لجنوب افريقيا كسي تعيد النظر فس سياستها آخذة في اعتبارها مبادئ الميثاق ، وادانة الفصل العنصرى باعتباره جريمة ضد البشرية ، مروراً باجراءات أخرى تعلمونها ولا أود ذكرها في هذه الساعة المتأخرة من أعمالنا .

ان مثل هذه القرارات النبيلة لم تؤد الى تغيير في موقف العنصريين في بريتوريا . ان الفصل العنصرى الذى هو سياسة الدولة لا يزال منتهجا في جنوب افريقيا . ان أوضاع المواطنين فى الجنوب الافريقي تتردى ، فهم محصورون في أراضٍ فير منتجة ولا يمكن أن يعيشوا حياة اقتصادية سليمة .

هناك أقلية مؤلفة من ثلاثة ملايين من البيض زالت تستمد وتستغل الأغلبية المكونة من ١٨ مليوناً من الأفارقة الملونين . هذه الأقلية تقسم ثلاثة أرباع الثروات التي تنتجها القدرات الخلاقة للأغلبية الأفريقية التي عليها أن تكفي بثلاث هذه الموارد والعوائد .

ان نظام بريتوريا لا يزال يهاجم دولا مستقلة مثل بوتسوانا وموزمبيق وانغولا وزامبيا لتخوينها ولمنعها من الاضطلاع بدورها في مجال التضامن مع حركات التحرر في الجنوب الأفريقي .

ان نظام بريتوريا لديه الآن تكنولوجيا نووية متقدمة ومنشآت نووية يفرض اخضاعها للرقابة الدولية . لدينا انطباع ، وهذه هي النتيجة التي نستخلصها بأن السؤال الذي يطرح نفسه ليس اليوم : ما هي طبيعة الفصل العنصرى أو ما الذى يجرى في بلد الفصل العنصرى ؟ فاننا قد أعلننا على الملأ أن الفصل العنصرى هو جريمة ضد البشرية .

وليس السؤال الذى يطرح نفسه : هل ندين أم لا ندين سياسة الفصل العنصرى . ذلك لأننا ندينها ، وقد أصبح ذلك عادة وروتينا لدى الجميع . واننا نقول ان الفصل العنصرى يجب أن ينتهي . ان السؤال الحقيقي هو : لماذا ، رقم كل ما أنجز ، لا يزال نظام الحكم البفويض في جنوب افريقيا قائما ويقوى ويصر على ممارسة سياسة الفصل العنصرى ؟

ان السؤال الذى يفرض نفسه هنا هو : هل نحن مقتنعون بأننا اقد اتخذنا كافة الاجراءات الفعالة ضد نظام الفصل العنصرى ، وهل احترمنا من ناحية أخرى ، المقررات التي اتخذتها منظمة الأمم المتحدة ؟

ان الاجابة على هذين السؤالين أساسية . بالنسبة للسؤال الثانى اتضح لنا أن هناك مرحلة لا نستطيع تخطيها كلما طرح موضوع تطبيق مضمون الباب السابع في الميثاق ، وفرض العقوبات الشاملة على جنوب افريقيا . لماذا ؟

ان الرد الذى يسعنى عامة على السؤال الأول هو أن نظام بريتوريا يزداد قوة ويستمر في سياسة التفرقة العنصرية بسبب المعونة التي يقدمها له بسخا\* شركاؤه الاقتصاديون والتجاربيون والعسكريون في الغرب .

ومن المؤكد أن هذا الرد منطقي . وربما كان صحيحا ، ولكنه ليس صحيحا تماما . ونحن نعتقد أن هذا الرد خائف لأنه لا يشجب جوهر المشكلة ، فهو لا يضع الاصبع على الجرح ربما بسبب عقود نفسية معينة قد تكون فينا ، أو بسبب شعور باللياقة . وأعتقد أننا لا نستطيع التعرف على جوهر الموضوع لكثرة التفاصيل التي ينطوى عليها .

لماذا توجد بلدان ماتزال تساعد حكومة تمارس السياسة التي نعتبرها جريمة ضد الانسانية؟ هل يرجع ذلك الى أسباب اقتصادية وتجارية ؟ هل لأن جنوب افريقيا ، التي يسودها أمن يتسم به النظام السياسي ، تمثل سوقا أهم من السوق الذي تشكله البلدان الافريقية التي تمثل ٢٨٠ مليوناً من البشر ، وأغلبية الموارد والمواد الخام التي تستهلك عبر العالم ؟ هل لأن حماية الطريق المؤدى الى الهند تعتبر أهم من المصالح الاوروبية في باقي افريقيا الحرة ؟

كلا . ان انطباعنا أن الفصل العنصرى هو سياسة في خدمة سياسة لم يعلن عنها . ولدينا الانطباع بالفعل بأنه بين بريتوريا وشركائها الأساسيين في الغرب هناك وحدة في المصالح والآراء بالنسبة للهدف ، ولكن الاختلاف يكمن في الاسلوب ، أى اختلاف في اسلوب ممارسة الفصل العنصرى؟ ولدينا الانطباع بأن وحدة الهدف التي تجعل نظام الحكم في بريتوريا واثقا بنفسه تمكنه من تأمين احترام شركائه الأساسيين وتحدى الامم المتحدة . وربما كان ذلك هو السبب في أن الضغوط التي يمارسها شركاؤها عليها ضعيفة ومترددة . وقد يقدم شركاؤها وسائل مشكوكا فيها ، ولكن في ادانتها فانك لست في حاجة لتوجيه ضربة قاضية اليه . ويسعدنا أن يؤكد لنا عكس ذلك .

ولدينا الانطباع أيضا بأنه طالما لم يتم الاتفاق بين الشركاء في هذه الخطة على استراتيجية عالمية بديلة تمكنهم من الاحتفاظ بالمزايا التي اكتسبوها بصورة غير مشروعة بسبب المشاعر العالمية المناهضة للفصل العنصرى ، فان ادانة الفصل العنصرى ستبقى شفوية وضعيفة من جانب أعضاء معينين في منظماتنا وبالتالي ، سيكون من الصعب أن نحصل على تأييد شركاء جنوب افريقيا في تطبيق الاجراءات الفعالة ضدها . تلك هي الحقيقة ، وهذه هي خلفية المأساة التي تجرى في جنوب افريقيا كما نراها . ان الملايين من البشر ، من الأطفال والنساء والمسنيين والأبرياء يضحى بهم لأغراض السيطرة والهيمنة . لقد قال ألبير لوتولي ، في ندائه الموجه الى بريطانيا العظمى ، في ١٩٦٣ ما يلي :

” انني أقول للأمم العالم وحكوماته : انبذوا نفاقكم وآثامكم . ولا تظنوا أبدا بأننا سنخضع بسبب اعتراضاتكم الورعة طالما أنكم على استعداد لتأييد الطفافة في بلداننا . والاختبار يكمن في العمل ضد القهر ” .

وفي سيرته الذاتية يقول :

” اننا لسنا ضد جنوب افريقيا ، ولكننا ضد سيطرة البيض . اننا لا نتواطأ مع قوى أجنبية ، ولكننا على علم بأن عزل نظام بريتوريا سوف يؤدي الى الاقلال من أيام العنف الدموى ، ومن استعداد الأفارقة ” .

ان الكثيرين من معاصرينا لم يتخلصوا من عقدهم ، ويجدون صعوبة في أن يتفهموا أن كل شعب له اجاباته عن المشاكل الوجودية ، وأقام نظاما محدد من التمثيل أو النظرة الى العالم وله ثقافته وحضارته وأوجه قيمه الاجتماعية الذاتية . وهم لا يرفهون في تفهم أن الأفارقة السود هم جزء من التاريخ الانساني وأنه لا توجد حضارة أكثر سموا لأنه لا توجد شعوب تتفوق على شعوب اخرى . وبالتالي ، ينبغي ألا نصدر حكما على قيم الشعوب الاخرى وعلى ثقافتها مشيرين الى مقاييس حضارة أو ثقافة اخرى . ومن الغرور أن نضفي طابعا عالميا على معايير الحكم التي يحددها شعب أو عرق أو بلد له ظروفه الجغرافية والنفسية والتاريخية والفلسفية المختلفة . لذلك فانه في جنوب افريقيا — وناميبيا وزمبابوي يثور الأفارقة ضد الأفكار المسبقة المتعلقة بتفوق البيض وسيطرتهم .

وباسم هذه الأحكام المسبقة وأفكار التفوق البالية فان الملونين لا يعاملون كبشر ولكن كأشياء . لذلك تمارس سياسة الفصل العنصري بينما العالم المتحضر الذي تحفل دساتيره بأفكار الحرية والمساواة والديمقراطية وحق تقرير المصير وبالقوق الأساسية غير القابلة للتصرف يشهد دون أن يحرك ساكنا وكأن شيئا لا يحدث هناك . ومع ذلك فانه على استعداد لرفع شعار الدفاع عن حقوق الانسان لدى وقوع أقل هفوة لكي يدين الوحشية والطغيان في بلادنا .

كيف نبقى دون حراك ازاء بشاعة ما حدث في شاريفيل وسويتو ؟ وعندما تثار شعوبنا ضد ارادة التفوق ، فاننا نتهم بأن لدينا العقد والشعور بالاحباط والحقد والثأر بل وعنصرية معكوسة . وفي يوم ما في رد على من قال ” شاكا ” أحد الزولوان صوتك مصبوغ بالحقد قال : ” لقد كرهت القهـر فقط . وان احب شعبي ليس معناه انني مليء بالكراهية ” . وقد حدث ذلك في بداية النضال البطولي لشعوب الجنوب الافريقي .

ان الأوضاع السائدة في جنوب افريقيا ستقوض ثقة ببلدان الغرب المتقدمة التي تشرفنا بصدقتها ومع ذلك تقيم العلاقات الاقتصادية والتجارية والعسكرية والعلمية والفنية والنووية مع جنوب افريقيا ، وتعطي الانطباع بأنها تعتبر بريتوريا كمعقل للنضال للابقاء على حضارتها وثقافتها .  
اننا لا نقدر طرح مشكلة جنوب افريقيا على انها حرب بين الجنسين او حرب ضد الجنس الأبيض .

ولكن هناك في العالم حكومات تؤيد أولئك الذين يمارسون القهر في جنوب افريقيا . ويكون من الصعب علينا عندئذ ألا نقف الى جانب من يعانون من القهر حتى اذا ما فسر ذلك بأنه موضوع يتعلق بالعرق ، لأننا لسنا نحن الذين أوجدنا الفصل العنصرى أو ابتدعناه ؛ ولسنا نحن الذين نضع العالم امام الحل الوحيد البديل . ولا يستطيع أحد أن يوجه التهمة اليها بأننا نؤيد المغلوبين على أمرهم .

ولذلك يجب أن نقبل كما نحن عليه . اننا نؤكد لأشقائنا وشقيقاتنا في الجنوب الافريقي أن شعب زائير سيكون الى جانبهم في هذه المعركة الحاسمة ضد الأقلية العنصرية التي تمارس القهر . وفي نفس الوقت ، فاننا نشق بنفجهم وبفهمهم لضرورة توحيد صفوفهم لأن ذلك العنصر عنصر حاسم في تحقيق تحررهم وانتصارهم . وستدرك الجمعية أسباب تشدد مشاعرنا ولكن زاعير تحت شركاء جنوب افريقيا على أن يضعوا حدا لتعاونهم مع نظام الأقلية العنصرية غير الشرعي . وتعتبر زاعير أن هذه المعونة ، وانشطة الشركات عبر الوطنية في الجنوب الافريقي لا تساهمان في الاقلال من معاناة الأفارقة أو تحسين مستوى معيشتهم .

اننا نؤيد فرض عقوبات فعالة ضد جنوب افريقيا ، وتطبيق الباب السابع من الميثاق ، وحظر النفط والسلاح على جنوب افريقيا . ونؤيد مضامين قرار مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية في مونروفيا ، الذى طالب الأمين العام واللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى بتنظيم مؤتمر في ١٩٨٠ تحت اشراف الامم المتحدة ، ومنظمة الوحدة الافريقية لحشد الرأى العام العالمي وتعبئته لصالح تنفيذ العقوبات الاقتصادية وغيرها ضد جنوب افريقيا .

ان بلادى ترحب بحقيقة ان رؤساء دول أو حكومات البلدان فير المنحازة الذين اجتمعوا في كوبا في الفترة من ٣ الى ٧ ايلول / سبتمبر ١٩٧٩ قد أعادوا تأكيد دعمهم وتضامنهم مع شعب جنوب افريقيا الذي وقع ضحية التفرقة العنصرية والفصل العنصرى .

ان جمهورية زائير تطالب بحشد الرأى العام العالمى وتوعيته بأن التعاون السياسى والدبلوماسى والاقتصادى والتجارى والعسكرى والنووى بين الدول الغربية وجنوب افريقيا يحول دون تحقيق الاستقلال لشعوب الجنوب الافريقي كما انه في الوقت نفسه يدعم الفكرة القائلة بأن نظام بريتوريا وشركائه الغربيين مشتركون في خطة سياسية بغيضة من أجل تحقيق تفوق الرجل الأبيض .

اننا نطالب الامم المتحدة بأن تبدأ حملة دولية واسعة لادانة المعونة التي تقدمها بعض الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية ، الى النظام العنصرى في الجنوب الافريقي فسيختلف النواحي .

ان دول العالم المحبة للعدالة والمساواة يجب ان تضع برنامجا اعلاميا قصير المدى ، وطويل المدى لايقاظ وعي الشعوب لتدرك الأسباب الحقيقية لاستمرار الفصل العنصرى والتفرقة العنصرية كسياسة دولة في جنوب افريقيا . وكما ان التوطن الاستعمارى قد أدى الى وجود حركات التحرر ، كذلك فان العنصرية المنظمة لصالح القوة والتفوق والسيطرة والهيمنة قد ولدت ظروفًا عكسية . ان قلعة الفصل العنصرى ليست منيعة .

وان يستلهم شجاعة وبطولة ونكران الذات لدى الأسلاف والأشقاء في كل أنحاء افريقيا شمالها وجنوبها ، وان يستوحي روح المقاومة عند "البرت لوثولي" و "نلسون مانديلا" و "هوزايا كوتاكو" ، و "صمويل ويتبوى" ، وآخرين فان شعب جنوب افريقيا سيواصل جهوده لوضع حد لاستغلال موارده ؛ لأن التاريخ قد علمنا انه بالرغم من قهر الأرض واستغلال الموارد بالقوة والعنف والخداع والغدر فان احدًا لم يستطع ان يقهر قلوبنا وأرواحنا أو ان يقيد كرامتنا وانسانيتنا . وباختصار ان يذلتنا .

ان شعوب جنوب افريقيا تعلم انها في كفاحها من أجل التحرر الكامل يمكنها ان تعتمد على الضمائر الحية في العالم ، في اوروبا وآسيا وامريكا اللاتينية واوقيانوسيا وباقي أنحاء العالم .

ولا يسعني الا ان اشيد بالأمين العام لمنظمتنا وباللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى للتقارير والمقترحات الممتازة التي قدموها لنا ، وللجهود التي لا تكف في خدمة السلام والعدالة والمساواة في العالم أجمع .



الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أود ان أنكر جميع الوفود ، انه متى اقلت قائمة المتكلمين حول اي بند ، فمن المفهوم والمتوقع ان الممثلين سيكونون على استعداد للحديث عندما يطلب منهم ذلك ، بالترتيب الذي سجلوا به اسماءهم في القائمة .  
لقد أكد الرئيس من قبل ضرورة بدء اجتماعاتنا في موعدها المحدد ، حتى لا تسبب أي متاعب بالنسبة للمتحدثين الذين قد يضطرون الى أخذ الكلمة في وقت متأخر نتيجة لتأخر بدء الجلسة.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/١٣